أثر المخاطر السياسية على تشكيل درجة التحفظ المحاسبي والمردود على جودة المعلومات المحاسبية

دكتور
وائل محمد عبد الوهاب
استاد المحاسبة المساعد كلية التجارة جامعة
دمياط
جمهورية مصر العربية

ملخص:

نال التحفظ المحاسبي اهتمام كبير كأحد أليات الحد من التصرفات الانتهازية للإدارة وتدنية خسائر الوكالة ، وقد يتم تطبيق التحفظ المحاسبي بالواقع العملي بشكل مبالغ فيه أو متدني مما يؤثر سلبا على جودة المعلومات المحاسبية ، ولهذا اهتمت العديد من الدراسات بالعوامل المؤثرة على درجة التحفظ المحاسبي ، ومن تلك العوامل والتي نالت أهمية كبيره في الآونة الأخيرة هي المخاطر السياسية ، وتتركز أهميتهافي التأثير المباشر وغير المباشر على البيئة التنظيمية والسياسات التجارية والاقتصادية للدولة ، وما يتبعه من تخوفات وعدم تأكد وخسائر متوقعة لكافة الأطراف ذات الصلة بالنشاط الاقتصادي ، ، وبالتالي كان الهدف من البحث هو دراسة تأثير المخاطر السياسية على درجة التحفظ المحاسبي وجودة المعلومات المحاسبية ، وتحديد المتغيرات الرقابية المسيطرة على تلك العلاقة .

ولقد اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي لتجميع المعلومات والآراء حول التحفظ المحاسبي والعوامل المؤثرة فيه ودور المخاطر السياسية في تشكيل درجة التحفظ ، ولقد قام الباحث بتصميم قائمة استقصاء لجمع البيانات الأولية لعينة من مراقبي الحسابات بمكاتب المراجعة المصرية ، وتم استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية لتحليل البيانات مثل

K Related sample;Multiple Regression; Paired samples test .

ولقد توصل الباحث لمجموعة من النتائج منها: أن المبالغة في / أو تدنية درجة التحفظ المحاسبي تكون ذات مردود سلبي على جودة المعلومات المحاسبية ؛ وجود علاقة معنوية بين المخاطر السياسية والمبالغة في درجة التحفظ المحاسبي مما يؤثر سلبا على جودة المعلومات المحاسبية ؛ وجود العديد من المتغيرات الرقابية التي لها دور في الحد من المبالغة في درجة التحفظ في ظل بيئة المخاطر السياسية منها : قوة البيئة التشريعية والقانونية - زيادة الملكية المؤسسية ؛ وأن هناك العديد من المتغيرات الرقابية التي لها دور في تدنية درجة التحفظ في ظل المخاطر السياسية منها حساسية الصناعة - قوة النقابات العمالية - قوة الاتصالات السياسية .

ومن أهم توصيات البحث : ضرورة قيام المنظمات المهنية بوضع ارشادات وقواعد واضحة حول تطبيقات التحفظ بالممارسة المحاسبية بأوقات عدم التأكد والاضطرابات الاقتصادية والسياسية ؛ على المنظمات المهنية إيقاف استخدام سياسات التحفظ في أوقات المخاطر السياسية والمحاسبة فقط وفقا للنتائج الفعلية ؛ الزام الشركات بضرورة الإفصاح عن سياسات التحفظ المستخدمة بقوائمها المالية وخاصة أوقات المخاطر السياسية؛ تدعيم العوامل التي يكون لها دور في الحد من التلاعب بسياسات التحفظ في أوقات الخطر السياسي.

ABRTRACT

Accounting conservatism received considerable attention as an mechanisms to reduce the opportunistic behavior of the management and minimization of losses the agency, The conservatism may be applied in practical in an exaggerated or low manner, which negatively affects the quality of accounting information. For that many studies have focused on factors influencing the degree of conservatism, Political risk is one of those factors which is considered the most important implications of the external environment on the accounting system, Thus the main objective of the research is to study the impact of political risk on the accounting conservatism degree and quality of accounting information, and to identify the control variables of that relationship.

The researcher adopted a descriptive analytical method to gather information

in times of political risk , such as : the sensitivity of the industry - the power of the trade unions - the political relationship. The researcher made several recommendations including: the need for professional organizations develop guidance and clear rules about the applications of conservatism at times of uncertainty and economic and political risks ; companies must to disclose about the conservatism polices which used at financial statementespecially at times of political risk ; Strengthening of the factors that limit the manipulation of conservatism policies in times of political risk.

أولا : المقدمة:

١- مقدمة ومشكلة البحث:

أثار مفهوم التحفظ المحاسبي جدل كبير بين الباحثين والمنظمات المهنية ، فهناك من يرى أثره الإيجابي على دلالة المعلومات المحاسبية ، وأخرون يرون أن له العديد من الجوانب السلبية على دلالة تلك المعلومات، وعلى الرغم من ذلك يبقي أحد العناصر الأساسية المحددة لخصائص التقرير

and opinions about the conservatism and the factors influencing it , and the role of political risk in shaping the degree of the conservatism and researcher has designed a survey to gather preliminary data for a sample of the auditors at Major Egyptian audit firms, and use a set of statistical methods to analyze data such as : K Related Sample; Multiple Regression; Paired samples test .

The most important results : Exaggerate / or minimize the degree of conservatism be a negative effect on the quality of accounting information; there was a significant relationship between political risk and overstate the conservatism degree, which negatively affects the quality of accounting information; there are many control variables that have a role in reducing excessive in conservatism degree in times of political risk , such as : Strong legislative environment - increased institutional ownership. And there are many control variables that have a role in minimizing the degree of conservatism

المالي (يوسف ، ٢٠١٢)، ويلعب دورا هاما بالممارسة المحاسبية (Watts ,٢٠٠٣a)، وأكدت العديد من المعايير المحاسبية على أهمية التحفظ من بينها المعيار الأمريكي SFAS No.٥ الخاص بالالتزامات الطارئةومعيار معاشات التقاعد SFAS No. ٨٧ ومعيار الانخفاض في قيمة الأصول SFAS No. ١٢١ (السهلي ، ٢٠٠٩).

ولقد نال التحفظ المحاسبي اهتمام كبير كأحد أليات الحد من التصرفات الانتهازية للإدارة وتدنية خسائر الوكالة ، حيث أكد مجلس معايير المحاسبة المالية في قائمة مفاهيم القوائم المالية رقم ٢ SFAC No. ٢ ان أخطاء القياس الممكنة يجب أن تكون في اتجاه تخفيض صافي الدخل وصافي الموجودات وليست زيادتهما (FASB, ١٩٨٠).

وعلى الرغم من أن المعايير المحاسبية تضمنت العديد من القواعد التي فرضت فلسفة التحفظ مثل التخفيض المفاجئ للأصول ؛ طريقة التكلفة أو السوق أيهما اقل لتقييم المخزون ؛ تكوين مخصص الديون المشكوك فيها ؛ الاعتراف بالخسائر الاحتمالية contingences، إلا أنالمديرين قد يختارون التقرير بمستوى تحفظ زائد أو منخفض عن المستوى المطلوب لتعظيم مصالحهم (Guay, ٢٠٠٨) ، وبناء عليه فجودة ممارسة التحفظ ستتوقف على درجته ، فكلما كان هناك اعتدال في تطبيق التحفظ المحاسبي فسيكون ذلك له دلاله ايجابية على المعلومات المحاسبية ولكن المغالاة أو تخفيض درجة التحفظ عن الحد المقبول سيكون له تأثير سلبي على جودة المعلومات المحاسبية . ولهذا اصبح الالتزام بهذا المبدأ أساس للتميز بين الشركات والبلدان في درجة شفافية القوائم المالية (حمدان ، ٢٠١٢) ، ولقد اهتمت العديد من الدراسات بدراسة العوامل المؤثرة على درجة التحفظ المحاسبي كما سيتم توضيحه فيما بعد .

وعلى جانب أخر فالمحاسبة تعتبر أحد العلوم الاجتماعية التي تؤثر وتتأثر بالبيئة المحيطة -داخلية أو خارجية - ، وتمثل البيئة السياسية أحد ملامح البيئة الخارجية للنظام المحاسبي ، والتي قد تتسم بالبساطة

في بعض الأحيان والتعقيد والتشابك في أحيان أخرى ، ويرى البعض أن المحاسبة لابد وأن تكون ذات طبيعة سياسية ولها انعكاس سياسي على المجتمع (الحجاوي والفضل، ٢٠٠٥)، ويرى أخرون أن المحاسبة وقواعدها ومعاييرها في الأغلب نتاج عمل سياسي أكثر من كونها تحمل المنطق الدقيق (Kieso et al, ٢٠١٠) ،وتعتبر المخاطر السياسية أهم انعكاسات البيئة السياسية على النظام المحاسبي ، وتتركز أهمية المخاطر السياسية في تأثيرها المباشر وغير المباشر على البيئة التنظيمية والسياسات التجارية والاقتصادية للدولة ، وما يتبعه من تخوفات وعدم تأكد لكافة الأطراف ذات الصلة بالنشاط الاقتصادي ، وما يصاحب ذلك من خسائر متوقعة نتيجة تلك المخاطر ، وبالتالي تأثير على درجة التحفظ المحاسبي وجودة المعلومات المحاسبية ، فيرى البعض أن درجة التحفظ المحاسبي تتحرك بناء على المخاوف السياسية(Dai, Ngo,٢٠١٣) . وبالتالي يمكن القول أن القضية الرئيسية لهذا البحث تتمحور في الوقوف على أثر المخاطر السياسية – كأحد العوامل البيئية للنظام المحاسبي - في اختيار السياسات المحاسبية المتحفظة وانعكاسها على درجة التحفظ المحاسبي ، وتأثير ذلك على جودة المعلومات المحاسبية ، ويمكن تحديد مشكلة البحث في التساؤلات التالية :

- هل تؤثر المخاطر السياسية على درجة التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية ؟
- هل تؤثر درجة التحفظ المحاسبي في ظل المخاطر السياسية على جودة القوائم المالية ؟
- ماهي المتغيرات الرقابية لتأثير المخاطر السياسية على درجة التحفظ المحاسبي ؟

٢- أهمية البحث :

يستمد البحث أهميته من أهمية موضوع البحث ، حيث يتناول تأثير المخاطر السياسية - أحد متغيرات البيئة الخارجية - على درجة التحفظ المحاسبي - أحد عناصر النظام المحاسبي – ، وبوجه خاص بعدما أصبحت المخاطر السياسية أحد سمات البيئة العالمية الحالية ، وأصبحت درجة التحفظ المحاسبي أحد مجالات

الجدل الكبيرة فيما يتعلق بمردودهعلى جودة المعلومات المحاسبية ، ولهذا كانت أهمية دراسة العوامل المؤثرة على درجة التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية ، ويعتبر هذا البحث امتداد للدراساتالتي تهتم بالعوامل المؤثرة على درجة التحفظ المحاسبي ودلالة ذلك على جودة المعلومات المحاسبية .

٣- هدف البحث:

يهدف البحث بصورة أساسية إلى الاختبار الميداني لتأثير المخاطر السياسية عل درجة التحفظ بالقوائم المالية كأحد مؤشرات جودة القوائم المالية ، وذلك من خلال الأهداف الفرعية التالية :

- الوقوف على فلسفة التحفظ المحاسبي داخل الإطار الفكري للمحاسبة المالية من منظور نظرية الوكالة .
- الوقوف على طبيعة التناقضات بالنظام المحاسبي نتيجة تطبيق مفهوم التحفظ المحاسبي .
- دراسة تأثير المخاطر السياسية على درجة التحفظ المحاسبي ، وانعكاسها على جودة المعلومات المحاسبية.
- الوقوف على أهم المتغيرات الرقابية لتأثير المخاطر السياسية على درجة التحفظ المحاسبي .
- تصميم دراسة ميدانية لاختبار فروض البحث .

٤- الفرض الرئيسي للبحث :

يقوم هذا البحث على فرض أساسي وهو " زيادة المخاطر السياسية – في ظل عدم وجود أي حدود - يترتب عليه المبالغة في درجة التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية مما ينعكس سلبا على جودة المعلومات المحاسبية"

٥- منهجية البحث

٥-١ **المنهج العلمي** : اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي لتجميع المعلومات والآراء حول التحفظ المحاسبي والعوامل المؤثرة على درجة التحفظ المحاسبي ودور المخاطر السياسية في تشكيل تلك الدرجة، وقام الباحث بتحليل تلك البيانات باستخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية للوقوف على تأثير المخاطر السياسية على درجة التحفظ المحاسبي ومردودها على جودة المعلومات المحاسبية

،وتحديد المتغيرات الرقابية لدرجة هذا التأثير.

٥-٢ : **طريقة جمع البيانات:** قام الباحث بتصميم قائمة استقصاء لجمع البيانات الأولية حول آراء مجموعة من المتخصصين بالمجال المحاسبي حول عدة أمور منها فلسفة التحفظ وسماته ؛ تأثير المخاطر السياسية على درجة التحفظ المحاسبي ؛ الانعكاس على جودة المعلومات المحاسبية ، المتغيرات الرقابية لتأثير الخطر السياسي على درجة التحفظ المحاسبي. وتم استخدام المقياس الخماسي Likert Scale للإجابة على الأسئلة الواردة بالقائمة وتحويل الآراء الوصفية إلى بيانات رقمية.

الأساليب الإحصائية: تم تحليل البيانات التي تم الحصول باستخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية مثل Alpha Correlation; K Related Sample; paired samples test ; Regressiion

٥-٣ **مجتمع وعينة الدراسة :** لتحقيق أهداف الدراسة واختبار الفروض ونظرا لطبيعة الدراسة فلقد قام الباحث بتحديد مجتمع الدراسة في مراقبي الحسابات ، وكان اختيار الباحث لمراقبي الحسابات لعدة أسباب منها : الخبرة المالية الكبيرة ؛ القدرة على التحليل والتنبؤ المالي ؛ الإلمام بأشكال وأنواع المخاطر المالية ؛ انعكاس التحفظ بالممارسة المحاسبية .ونظرا لأهمية الموضوع فقام الباحث بالاقتصار على مراقبي الحسابات الذين يحملون درجة شريك أو مدير مراجعة بمكاتب المراجعة المصرية الكبرى، ونظرا لاتساع مجتمع الدراسة وعاملي الوقت والتكلفة فقد تم تحديد حجم العينة بمقدار ٦٠ مفرده بطريقة حكمية بزيادة قدرها ١٠٠% عن الحد الأدنى لحجم العينة المقبول إحصائيا وهو ٣٠ مفردة ، وكانت نسبة الاستجابة تساوي ٧٤ % (٤٤ استمارة صحيحة) .

٦- الدراسات السابقة

يمكن تقسيم الدراسات المتعلقة بالتحفظ المحاسبي إلى دراسات تهتم ب: دوافع التحفظ المحاسبي ؛ قياس

درجة التحفظ المحاسبي ؛ العوامل المؤثرة في درجة التحفظ المحاسبي ، وتمشيا مع هدف البحث سيقوم الباحث بالتركيز على الدراسات التي تناولت العوامل المؤثرة في درجة التحفظ المحاسبي كما يلي :

أ) **تأثير شكل هيكل الملكية على درجة التحفظ المحاسبي .**

دراسة(السهلي ،٢٠٠٦) والتي توصلت أن هناك انخفاض في درجة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية للشركات السعودية ، وأن هناك زيادة في درجة التحفظ المحاسبي مع زيادة نسبة ملكية مؤسسات الاستثمار ، وكذلك توصلت الدراسة إلى أن حجم الشركة ليس له تأثير معنوي على درجة التحفظ المحاسبي.

دراسة (Katz , ٢٠٠٩) والتي تناولت تأثير هيكل الملكية على جودة الأرباح المحاسبية وأداء المنشأة طويل الأجل ، وتم الاعتماد على عينة من الشركات الأمريكية ، وتوصلت الدراسة إلى انخفاض إدارة المكاسب بالمنشآت التي يكون لديها ضامن ، مما يترتب عليه التقرير عن الأرباح بجودة أعلى وارتفاع درجة التحفظ بالقوائم المالية .

قامت دراسة (Kung et al, ٢٠١٠) باستقصاءتأثير هيكل الملكية على تحفظ المكاسب ، واعتمدت الدراسة على عينة من الشركات ببورصة الصين ، واعتمدت على نموذجي (Basu,١٩٩٧ ; Ball and Shivakumar , ٢٠٠٥) لقياس درجة تحفظ المكاسب وتوصلت الدراسة إلى أن الشركات ذات الأسهم غير القابلة للتداول يكون لديها تحفظ مكاسب منخفض ، وأن الشركات ذات الملكية العامة والملكية المركزة لا تعتمد في معظم الأحيان على اتصالاتها الداخلية لتخفيض عدم اتساق المعلومات المحاسبية والحد من مشكلة الوكالة وبالتالي انخفاض درجة التحفظ المحاسبي .

قامت دراسة (عبيد ، ٢٠١٠) باختبارتأثير هيكل الملكية - وبوجه خاص الملكية المؤسسية - على مستوى الرقابة على سلوك إدارة الشركات بالسوق السعودي والذي ينعكس في زيادة درجة التحفظ المحاسبي ، وتوصلت الدراسة أنه

كلما زادت نسبة الملكية المؤسسية كلما زادت درجة التحفظ المحاسبي بشكل معنوي .

قامت دراسة (يوسف ، ٢٠١٢) باختبار تأثير هيكل ملكية الشركات على درجة التحفظ ، وذلك من خلال عينة من ٢٤ شركة من الشركات الناشطة في سوق الأوراق المالية المصري ، وأظهرت النتائج أنه كلما زادت نسبة الملكية الإدارية زاد عدم التماثل في الاعتراف بين الأنباء السارة وغير السارة ، بالإضافة إلى أن لتشتت الملكية تأثيرايجابيا على زيادة درجة التحفظ المحاسبي ولم تؤكد الدراسة أن الملكية العائلية تزيد من درجة التحفظ المحاسبي.

ب) دراسات إهتمت بتأثير آليات حوكمة الشركات على درجة التحفظ المحاسبي :

دراسة (Lara et el ,٢٠٠٧) والتي اهتمت بدراسة تأثير خصائص مجلس الإدارة على التحفظ المحاسبي ، واعتمدت الدراسة على عينة من الشركات المقيدة بالبورصة الإسبانية بالفترة من ١٩٩٧ : ٢٠٠٢ ، واعتمدت الدراسة على عدد من خصائص مجلس الإدارة مثل حجم مجلس الإدارة ؛ نسبة الأعضاء غير الداخلين في الإدارة ؛ نسبة الأعضاء المستقلين ؛ عدد اجتماعات مجلس الإدارة ؛ قوة لجنة المراجعة ، وتوصلت إلى أن المنشآت ذات مجالس الإدارة القوية تعتمد على التحفظ المحاسبي بوصفه أحد أدوات الحوكمة .

هدفت دراسة (Chi et al, ٢٠٠٩)إلى معرفة العلاقة بين التحفظ المحاسبي وحوكمة الشركات ، وقامت الدراسة باستخدام C = Score الذي تم تطويره بواسطة (Khan and Watts,٢٠٠٧) ، وتوصلت الدراسة إلى أن الشركات ذات هياكل الحوكمة الجيدة تكون ذات درجة تحفظ أكبر .

ج) دراسات إهتمت بخصائص الصناعة وتأثيرها على درجة التحفظ المحاسبي

توصلت دراسة (Kwon et al,) ٢٠٠٦ أن هناك اختلاف في مستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية باختلاف طبيعة الصناعة التي تنتمي إليها الشركة ، فالصناعات عالية

التكنولوجيا ترتفع فيها درجة التحفظ بعكس الصناعات الأقل تكنولوجيا .

توصلت دراسة (Khan and Watts,٢٠٠٧) إلى أن الشركات الأقل نضجا واستقرارا ويكون لديها مشكلة عدم تماثل معلومات يتم الضغط عليها لتكون أكثر تحفظا ، وكذلك الشركات ذات الدورات الاستثمارية الطويلة تميل لتحقيق مكاسب أقل ونتائج استثمارات سلبية عن تلك ذات الدورات الاستثمارية الأقل ، وبالتالي التمسك بدرجات تحفظ عالية.

هدفت دراسة (Hamdan et al, ٢٠١١) لقياس مستوى التحفظ بسوق المال الكويتي باستخدام نموذج (Basu, ١٩٩٧) والعوامل المؤثرة على درجة التحفظ المحاسبي لعينة تتكون من ٢٢٥ شركة خلال عامي ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩ ، وتوصلت الدراسة لوجود مستوى مرتفع من التحفظ المحاسبي بعينة الدراسة ، وأن التقرير المالي للشركات الأصغر حجما تتميز بمستوى تحفظ أعلى عن الشركات الأكبر حجما ، وتوصلت الدراسة كذلك أن الشركات ذات المديونية العالية أقل تحفظا في تقريرها المالي ، وكان القطاع المالي أكثر تحفظا من القطاعات الأخرى .

قامت دراسة (حمدان ، ٢٠١٢) بتقييم مستوى التحفظ المحاسبي عند اعداد التقرير المالي ، والعوامل المؤثرة على مستوى التحفظ المحاسبي مثل: نشاط القطاع ؛ حجم الشركة ؛ المديونية . وتم الاعتماد على نموذج (Basu , ١٩٩٧) لعينة من الشركات الأردنية تتكون من ١١٤ شركة بالفترة من ٢٠٠٦ : ٢٠٠٢ ، وتوصلت الدراسة إلى انخفاض مستوى التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية الصادرة عن الشركات الأردنية ، وأن البنوك هي الأكثر تحفظا في سياساتها المحاسبية ، وأن لعامل الحجم تأثير على مستوى التحفظ ، حيث الشركات الأصغر حجما تكون اكثر تحفظا في سياساتها ، بينما لم يكن لعامل المديونية اثر على مستوى التحفظ.

تناولت دراسة (Farber et al ,٢٠١٢) العلاقة بين قوة النقابات العمالية بالصناعة ومستوى التحفظ المشروط، واعتمدت الدراسة على نموذج (Basu, ١٩٩٧) ، وتوصلت إلى أن للنقابات العمالية تأثير على تخفيض

درجة التحفظ حتى بعد إدخال متغيرات رقابية مثل الحجم ؛ نسبة القيمة الدفترية للسوقية ؛ الرافعة المالية ؛ خطر التقاضي

د) **دراسات اهتمت بتأثير البيئة السياسية على درجة التحفظ المحاسبي**

قامت دراسة (Ramanna and Roychowdhury,٢٠٠٨) باختبار ما إذا كانت المحاسبة يمكن استخدامها كعملة سياسية ، وقامت بالاعتماد على انتخابات الكونجرس عام ٢٠٠٤ ، وتوصلت إلى أن الشركات تقوم بإدارة معلوماتها حسب الظروف المحيطة وإمكانية تحقيق منافع من السياسيين ، وفي المقابل دعم هؤلاء السياسيين من خلال استخدام المعلومات المحاسبية كعملة سياسية .

قامت دراسة (Kowalczyk,٢٠٠٩) بتحليل تأثير العوامل المؤسسية والسياسية على التحفظ بدول اوروبا الشرقية مقارنة بدول أوروبا الغربية ، وتوصلت لعدم وجود دليل بأن هناك تحفظ مشروط في أوروبا الشرقية ، وأن هناك تحفظ مشروط فقط في بولاندا خلال فترة الدراسة ، وقدمت دليل على تأثير جودة النظام القانوني على التحفظ المشروط .

قام (Ekpenyoungand and Umoren,٢٠١٠) بدراسة الخطر السياسي كأحد العوامل المؤثرة على النشاط ، واقترحت ضرورة وجود استراتيجية متكاملة لإدارة الخطر السياسي وخاصة بعدما زاد في الفترة الحالية بزيادة الأزمات الاقتصادية العالمية ، مع ضرورة وجود استراتيجية قادرة على تحويل الخطر عن طريق ضمانات من الحكومة.

تناولت دراسة (Dai and Ngo,٢٠١٣) تأثير فترات الانتخاب - وما يصاحبها من غموض وعدم تأكد بالسياسات المستقبلية -على درجة التحفظ المحاسبي ، وتوصلت الدراسة أن السنوات السابقة للانتخابات الرئاسية الأمريكية ترفع من درجة التحفظ المحاسبي بنسبة حوالي ٢٠%، أما في السنة التالية للانتخابات ، التحفظ يكون أقل نسبيا في حالة فوز الحزب الحالي ، ولكنها تستمر أعلى عندما يفوز حزب معارض .

قامت دراسة (Chaney et al , ٢٠١١) بتناول تأثير الاتصالات

السياسية على جودة المكاسب ، وتوصلت الدراسة من خلال تحليل البيانات المحاسبية ل ٤٥٠٠ شركة ب ١٩ دولة أن الشركات ذات الاتصالات السياسية الواسعة تقوم بالتقرير عن معلومات محاسبية أقل جودة كمحاولة لتضليل المستثمرين وتعظيم منافع الإدارة حتى بعد إدخال متغيرات الرقابية مثل المستوى العام للفساد ؛ خصائص الشركة مثل (هيكل الملكية ؛ الحجم ؛ النمو) .

نستخلص مما سبق أن هناك العديد من الدراسات التي تناولت العوامل المؤثرة على التحفظ المحاسبي ، سواء المتعلقة بالملكية ؛ خصائص الصناعة ؛ حوكمة الشركات ؛ الخطر السياسي . إلا أنه من الملاحظ أن الدراسات التي تناولت الخطر السياسي مازالت محدودة وقليلة على الرغم من أهميته بالفترة الحالية وتأثيره على درجة التحفظ وجودة المعلوماتالمحاسبية ، فمعظم تلك الدراسات اعتمدت على نوع واحد فقط من تلك المخاطر وهي المخاطر المرتبطة بالانتخابات الرئاسية أو البرلمانية ، والتي في حالات عديدة سيكون تأثيرها محدود على جوانب النشاط الاقتصادي ، ولكن لم تتناول تلك الدراسات الخطر السياسي بمفهومه الواسع والمتعلق بالثورات ؛ التأميم ؛ الإضرابات ؛ القرارات السياسية المفاجئة وغيرها وهو ما سيكون محور اهتمام الباحث ، كامتداد للدراسات السابقة فيما يتعلق بالعوامل المؤثرة على درجة التحفظ المحاسبي.

ثانيا : الجانب النظري لمفهوم التحفظ بالممارسة المحاسبية:

١- تعريف التحفظ :

يمكن تناول مفهوم التحفظ المحاسبي وفقا لثلاث مداخل :

أ) مدخل قائمة الدخل

حيث يشير هذا الاتجاه بأن التحفظ المحاسبي يعكسباختلافقي المحاسبة عن المكاسب مقابل الخسائر ، وهذا يعني أن شروط الاعتراف بالمكاسب تكون أكبر من تلك المتعلقة بالخسائر ، حيث عرفه(Basu, ١٩٩٧) على أنه "التوقيت غير المتماثللعكس أثر كل من الأنباء السارة وغير السارة على الربح المحاسبي المنشور بالقوائم

المالية ، حيث يتم عكس أثر الأنباء غير السارة بصورة أسرع من أثر الأنباء السارة" ، وعرفه (خليل ، ٢٠٠٣)بأنه "توقع جميع الخسائر وعدم توقع أية أرباح" ، وعرفه (Givoly and Rayn, ٢٠٠٠) بأنه "معيار للاختيار بين الطرق المحاسبية يؤدي إلى الانخفاض المستمر في الربح المحاسبي المنشور بالقوائم المالية من فترة لأخرى" .

ويطلق على التحفظ وفقا لمدخل قائمة الدخل مسمى التحفظ المشروطأو Expost(عبيد ، ٢٠١٠)، ومن أمثلة هذا النوع من التحفظ إتباع طريقة التكلفة أو السوق ايهما أقل لتقييم المخزون ؛ تأكل الأصول طويلة الأجل ؛ تكوين مخصص الديون المشكوك فيها ؛ مبادلة الأصول طويلة الأجل .

ج) مدخل الميزانية:

ويركز هذا المدخل على تأثير التحفظ على عناصر الميزانية ، فعرفه أبو الخير ٢٠٠٨ بأنه "الأخذ بالمفهوم أو القاعدة الأكثر تحفظا بما يؤثر سلبا على صافي الأصول" ، وعرفه (Beaver and Ryan,٢٠٠٥) بأنه " الانخفاض المستمر في القيمة الدفترية لحق الملكية عن القيمة السوقية من فترة لأخرى " ، ويطلق على التحفظ وفقا لمدخل الميزانية التحفظ غير المشروط ، أو التحفظ القبلي EXANTE(عبيد ، ٢٠١٠) ، ومن امثلة هذ النوع من التحفظ : الاعتراف الفوري بمصروفات البحوث والتطوير ؛ اختيار إحدى طرق الإهلاك المعجل.

ح) المدخل الشامل:

ويقوم هذا المدخل على المزج بين تأثير التحفظ على كل من صافي الدخل وعناصر الميزانية ، وأكدت العديد من الدراسات أن كلا النوعين لا يعتبر مستقل عن الأخر ، لذلك اهتمت تلك الدراسات بتقديم مقاييس للتحفظ المحاسبي بوجه عام (Beaver and Ryan, ٢٠٠٥ ; PAE, ٢٠٠٧)، ووفقا لهذا المدخل يتم التمسك بمستوى من التحقق أعلى بالنسبة للمكاسب عنه فيما يخص الخسائر ، مما يترتب عليه انخفاض القيمة الدفترية لحقوق الملكية عن القيمة السوقية وكذا انخفاض الربح المحاسبي وصافي الأصول من فترة لأخرى ، فعرفه (Givoly and

(Hayn,٢٠٠٠ بأنه " المفهوم الذي من خلاله النظام المحاسبي يتسبب في الاعتراف بالإيرادات ببطيء ، اعتراف سريع للمصاريف ، تخفيض تقييم الأصول وزيادة تقييم الالتزامات " ، وعلى نفس المنوال عرفته قائمة مفاهيم المحاسبة المالية . SFAS NO ٢بأنه "رد فعل حذر تجاه عدم التأكد"

٢- فلسفة التحفظ بالنظام المحاسبي (منظور نظرية الوكالة)

أدى انفصال الملكية عن الإدارة الى ظهور مجموعة من المشاكل ببيئة الأعمال أطلق عليها مصطلح "الوكالة" ، والتي ترتب عليها اختلاف دوال المنفعة بين إدارة الشركة والأطراف الأخرى ذو المصلحة (Watts, ٢٠٠٣b; Bushman and Piotroski, ٢٠٠٥)، فالعلاقة بين الإدارة والملاك يشبهها البعضبالمباراة التي يسعي فيها كل فريق بجني أكبر مكاسب على حساب الفريق الأخر "مباراة الاستثمار " Weaver et al,٢٠٠٢). ونظرا لعدم تماثل المعلومات information asymmetry بين إدارة الشركة والأطراف ذات الصلة وسيطرة الإدارة على معظم المعلومات أصبح لديها القدرة على توجيه سلوك الشركة لتعظيم دالة منفعتها حتى ولو على حساب دوال منفعة الغير (الصادق، ١٩٨٩)، لذلك يرى البعض أن مشكلة الوكالة ترتب عليها تشوية المعلومات المحاسبية لتشبه المرض المزمن " chronic illness" للأسواق المالية (Wang , ٢٠٠٨)، ومن مظاهر سلوك الإدارة الانتهازي سرعة الاعتراف بالأخبار الجيدة وتأجيل الاعتراف بالإخبار السيئة (Beatty et al., ٢٠٠٨) ، وأصبح التحفظ أحد الأدوات التي تم التمسك بها للحد من مشكلة الوكالة من خلال :(القاضي ، حمدان ، ٢٠١٢ ؛ Lara et al, ٢٠١٠;Watts, ٢٠٠٣a ; Zhang, ٢٠٠٨).

- تخفيض قدرة المديرين لتجنب او تأجيل تقلبات أو انتهاكات عقود الدين .
- كبح جماح تحويل الثروة من المساهمين إلى حاملي الدين.

- رقابة السياسات الاستثمارية الشركة من خلال الاعتراف بالخسائر بالتوقيت الملائم والاعتراف بصافي قيمة دفترية سلبية للاستثمارات NPV بطريقة أكثر خطية .

- تقليل تكاليف التقاضي والحد من الخسائر الناجمة عن صراعات الوكالة وأشار (Watts, ٢٠٠٣a) أن هناك اربعة تفسيرات لنشؤ التحفظ المحاسبي وهي :

- العملية التعاقدية contracting من خلال كفاءة تنظيم المنشأة وعقودها مع الأطراف المختلفة .

- مقاضاة حملة الأسهم litigation حيث أن المبالغة في تقييم صافي الأصول قد يولد تكاليف تقاضي أكبر.

- مبررات ضريبية : taxation incentives ، حيث يؤدي التحفظ إلى تقليل الالتزامات الضريبية الحالية على المنشاة ، من خلال تأجيل الاعتراف بالإيرادات وتعجيل الاعتراف بالمصاريف.

- دوافع تنظيمية regulation : حيث أن المنظمات المهنية يكون لديها الدافع لتفضيل التحفظ المحاسبي ، للحد من الانتقادات المترتبة على المبالغة في تقييم الأصول والأرباح .

ولقد حاولت المنظمات المهنية المحاسبية الحد من الممارسات المحاسبية المتحفظة ، مثل الأخذ بمفهوم القيمة العادلة وخيار القيمة العادلة fair value optionبالعديد من المعايير المحاسبية ، إلا أن تلك الممارسات فتحت الباب لمزيد من التصرفات الانتهازية للإدارة مما ساهم في حدوث الأزمة المالية عام ٢٠٠٨ (عبد الوهاب ، ٢٠٠٩).

يتضح مما سبق أن مشكلة الوكالة والصراع بين أصحاب المصلحة بالشركات كان وراء تأكيد أهمية التمسك بسياسات التحفظ بالممارسة المحاسبية لتدنية هذا الصراع لأقل حد ممكن وتحقيق توازن المصالح وشفافية واتساق المعلومات المحاسبية .

٣- تناقضات التحفظ بالممارسة المحاسبية

اختلفت الآراء حول تصنيف مفهوم التحفظ داخل الإطار النظري لعلم المحاسبة ، ففي حين يذهب مجلس معايير المحاسبية الدولية إلى أن التحفظ المحاسبي يمثل احد الخصائص الفرعية لتحقيق مصداقية المعلومات المحاسبية (الجوهر ، ٢٠١٢؛ يوسف، ٢٠١٢) ، إلا أن البعض يرى أن التحفظ المحاسبي يمثل احد المبادئ المحاسبية (القاضي ، حمدان،٢٠١٢؛٢٠٠٨ , Hellman) ، وذهبت قائمة مفاهيم المحاسبية SFAC No.٢إلى أن التحفظ يمثل أحد المحددات والقيود بالإطار النظري للمحاسبة المالية ، وتم استبعاده كأحد المحددات المحاسبية بقائمة مفاهيم المحاسبة المالية SFAC No. ٨ (FASB , ٢٠٠٨) ، ومع هذا الاختلاف فإن التحفظ المحاسبي كان من أكثر المفاهيم التي أثارت الجدل والتناقض داخل النظام المحاسبي (عبيد ، ٢٠١٠) ، ويرجع ذلك للجدل حول المنافع والانتقادات الناتجة عن تطبيق التحفظ بالممارسة المحاسبية وتأثير ذلك على جودة المعلومات المحاسبية ، فيرى البعض أن التحفظ المحاسبي يتناقض مع نفسه ومع دورية القياس (القاضي ، حمدان، ٢٠١٢) ، وأشار , Hendriksen) (١٩٨٢ بأن التحفظ في أفضل أحواله طريقة ضعيفة لمعالجة عدم التأكد ويؤدي إلي تشويه البيانات المحاسبية وتحويل الأرباح من فترة لأخرى ، وأشار أخرون أن عدم المبالغة في التحفظ في ظل الإدارة الانتهازية ربما يترتب عليه نفس أثار المبالغة(Sanders et al , ١٩٣٨) نقلا عن (Glover and Lin,٢٠١٣)، في حين أشار البعض أن المشكلة الأساسية تتمثل في تطبيقات التحفظ مثل تطبيق مبدأ التكلفة أو السوق أيهما أقل (Paton and Stevenson, ١٩٢٠) .

ولكن من منظور أخر يرى البعض أن التحفظ المحاسبي له العديد من المزايا داخل الممارسة المحاسبية ، حيث أشار (Ahmed and Duellman, ٢٠٠٧) أن التحفظ المحاسبي يلعب دورا هاما في تخفيض تكاليف الوكالة وتخفيض تكاليف الدين

للشركة ، ويرى (Gassen , ٢٠٠٦) أن التحفظ له العديد من الوظائف الاقتصادية الهامه ، مثل تحقيق عملية التعاقد الكفء ، وتقييد السلوك النفعي للإدارة ، ويرى (Lafond and Watt , ٢٠٠٨)أن التحفظ المحاسبي يساهم في تقديم معلومات موثوق بها (عبيد ، ٢٠١٠) ، ويرى أخرون أن التحفظ من الوسائل الأساسية للتخفيف من أثار مشكلة التدني الخلقي moral hazard وذلك بالحد من التصرفات الانتهازية للإدارة (Lafond and Watts , ٢٠٠٨).

يتضح مما سبق أنه تطبيق التحفظ بالممارسة المحاسبية يترتب عليه العديد من الجوانب الإيجابية والسلبية ، وبالطبع سيكون مردود تلكالجوانب على جودة المعلومات المحاسبية مبني على مستوى التحفظ بالقوائم المالية ، ولهذا كانت أهمية دراسة العوامل المحددة والمؤثرة على درجة التحفظ المحاسبي ومنها المخاطر السياسية.

ثالثا : الخطر السياسي وتأثيره على درجة التحفظ المحاسبي

١-مفهوم الخطر السياسي

المخاطر في المعجم اللغوي هي اسم يعني أخطار ؛ مهلكات ؛ مكاره ، والمخاطر السياسية في المعجم اللغوي تعني مخاطر فقدان الاستثمار في بلد ما نتيجة تغيّر هيكله السياسي أو سياساته الضريبية والجمركية.

ولا يوجد هناك تعريف مقبول بوجه عام للخطر السياسي ، فيرى البعض أن الخطر السياسي هو خطر أن الحكومة تقوم بمصادرة الملكية أو انتهاك العقود بدون تقديم تعويض كافي(Choi et al ,٢٠١١) ، في حين يعرفه Truitt بكل المخاطر " غير التجارية" ، ويذهب (Frynas and Mellahi,٢٠٠٣) بأن كل المخاطر السياسية والحكومية والاجتماعية تمثل خطر سياسي .

أما على المستوى التجاري ، فيرى (Robock,١٩٧١) أن الخطر السياسي يحدث عندما يكون هناك عدم استمرارية في بيئة الأعمال التجارية نتيجة للتغير السياسي مما قد يترتب عليه تأثير معنوي محتمل على الربح

أو غيرها من أهداف المشروع ،ويرى(Simon,١٩٨٢) أنه يشكل التصرفات والسياسات الحكومية والاجتماعية التي تنشأ داخل أو خارج البلد المضيف والتي تؤثر سلبيا على مجموعة محددة أو أغلبية العمليات والاستثمارات التجارية الأجنبية ، ويعرفه(Howell,٢٠٠١)بإمكانية اتخاذ قرارات سياسية أو اجتماعية في البلد تؤثر على المناخ التجاري ممايؤدي إلى خسارة المستثمرين لأموالهم أو عدم تحقيق نفس الأموال المتوقعة ،في حين يرى البعض أن الخطر السياسي هو حدث سياسي له أثار تهدد الاستقرار في نظام الحكم ويشوه الأداء الوظيفي للمؤسسة (Ekpenyong , Umoren ,٢٠١٠) ، وتوصل (Damodaran,٢٠٠٣) إلى أن الخطر السياسي أصبح جزءاًمن مكونات حسابات تقييم الشركة، فعلى الشركة عند تقييم العوائدعلى الأسهم أن تضيف عائداً إضافياً للخطر السياسي لعائد الخطر بشكل عام.

وذهب (Kinsella and Rubins,٢٠٠٥; Gordon ,٢٠٠٨) أن هناك العديد من الطرق التي يلجئ اليها المستثمرين لحماية انفسهم من الخطر السياسي سواء بتنويع استثماراتهم ؛ تقييم مخاطر الاضطرابات السياسية في البلدان التي يقوموا بالاستثمار فيها ؛ شراء وثائق تأمين ضد الخطر السياسي ، وهناك العديد من الأسباب التي قد تكون وراء ظهور المخاطر السياسية منها الحروب وحركات التمرد ، الاستيلاء على الممتلكات ، الانقلابات العسكرية التدخلات الحكومية ، ولقد قدم (Fitzpatrick,١٩٨٣)أربعة نماذج تفسر نشوء الخطر السياسي وهي :

- نموذج التدخل الحكومي والأضرارالتي تنجم عنذلك.
- نموذج الخطرالناتج عن الحوادث السياسية، وهومايفرض علىن وعم عين من الصناعات على مستوى الشركة.
- الخطرالسياسي الناتج عن البيئة والمقصود بذلك بيئة الأعمال التجارية.
- الخطرالسياسي الناتج عن البيئة بشكل عام مثلاً (التغيرات الدولية).

وتتمثل اهم سمات المخاطر السياسية فيما يلي : (Fyong , Umoren ,٢٠١٠ ;Ekpenyoung and Umoren,٢٠١٠):

- استمداد وجودها من المخاطر المتعلقة بالبلد .
- المخاطر السياسية قد تتجاوز الحدود المحلية حيث أن الاضطرابات في بلد ما قد تمتد إلى البلدان المجاورة.
- عدم الاستقرار وعدم التأكد.
- الخطر السياسي ، بخلاف المتغيرات الاقتصادية أو المالية ، يصعب قياسه .
- تكون ذات طبيعة عشوائية ومصادره متعددة ومتشابكة .

ومن خلال ما سبق يمكن تعريف الخطر السياسي بأنه "كل حالات عدم التأكد المتعلقة بسياسات واتجاهات الدولة بسبب عدم وضوح الرؤية والتوجه السياسي المستقبلي سواء نتيجة حالات الحروب ؛ الثورات ؛ الانقلابات ؛ الانتخابات ؛ القرارات الحكومية الاستثنائية مثل - التأميم أو نزع الملكية - مما يحمل معه توقعات سلبية بكافة جوانب النشاط الاقتصادي والاجتماعي " .

٢- دور الخطر السياسي في تحديد درجة التحفظ المحاسبي

يقع التحفظ المحاسبي في ثلاثة مستويات :

- مرتفع (مبالغ فيه)
- مقبول
- منخفض (اقل من المقبول).

فإذا كان مستوى التحفظ مبالغ فيه أوأقل من المقبول ، فذلك سيكون ذو تأثير سلبي على جودة المعلومات المحاسبية ، ومن المتوقع أن المخاطر السياسية وما تحمله من حالة عدم تأكد وتوقعات سلبية- مع افترض ثبات كافة العوامل الأخرى -سترفع درجة التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية بدرجات متفاوتة حسب نوعية تلك المخاطر وتوقعات الإدارة للتأثير السلبي لتلك المخاطر على الأداء .

ولقد أشار(Watts,٢٠٠٣a)إلى أن التحفظ متغير تابع للعملية السياسية حيث يتم المغالاة في النتائج المحاسبية، وتناول البعض تأثير الخطر السياسي

على عوائد السهم (Boutchkova et al, ٢٠١٢)، في حين يرى (Julio and Yook, ٢٠١٢) أن الخطر السياسي المصاحب لفترة الانتخابات يؤدي لانخفاض في الاستثمارات بتلك الفترة، وأكد (Kahn and Watts, ٢٠٠٩) أن عدم التأكد السياسي والتشغيلي يمكنه أن يزيد من التباين في المعلومات وإثارة مشاكل الاختيار والمخاطر المعنوية ، وكذلك يرى البعض أن عدم التأكد في العمليات التشغيلية قد يؤدي الى تفاقم الصراع بين حملة الأسهم وحملة السندات (Ahmed et al, ٢٠٠٢; Ahmed and Duellman, ٢٠١٢) ، ويرى أخرون زيادة التلاعب بالأرقام المحاسبية لتقليل التكاليف المرتبطة بعدم التأكد السياسي خلال فترات الانتخابات السياسية ذات المنافسة الشديدة (Ramanna and Roychowdhury, ٢٠١٠ ; Dai and Ngo,٢٠١٣) ، ويرى البعض أن الخطر السياسي المصاحب لفترة الانتخابات يمكنه أن يؤثر على التحفظ لسببين (Dai and Ngo,٢٠١٣):

- يزيد من عدم التأكد المتعلق بالتدفقات النقدية للأصول ، بالإضافة للتغيرات في سياسات الانفاق الحكومي وقوانين الضرائب ، مما يترتب عليه عدم تأكد بالجوانب التشغيلية وتفاقم مشكلة الوكالة .
- يزيد حجم النقدية التي تحتفظ بها الشركة " النقدية الحرة " (Julio and Yook,٢٠١٢) ، و الحد من الاستثمارات مما يزيد من فرص النمو للأصول المملوكة وبالتالي زيادة تكاليف الوكالة (Smith and Watts, ١٩٩٢).

وأشار البعض أن الطلب على التحفظ يزيد مع عدم التأكد السياسي وبوجه خاص التحفظ المحاسبي المشروط (Ball and Shivakumar, ٢٠٠٥; Basu, ٢٠٠٥; Beaver and Ryan, ٢٠٠٥; Ball and Shivakumar, ٢٠٠٨).

في حين يرى أخرون أن الاقتصاديات التي تتسم بخطر عالي في الاستيلاء على الأصول من قبل الدولة أو زيادة الملكية العامة بالشركات يكون فيها سرعة اعتراف

بالأخبار الجيدة وبطأ في الاعتراف بالأخبار السيئة ، وهذا يعني تخفيض مستوى التحفظ بالقوائم المالية (Bushman, Piotroski, ٢٠٠٥).

نخلص مما سبق أن زيادة حدة المخاطر السياسية – بأسبابها وأشكالها المختلفة – وإرتفاع حالة عدم التأكد المصاحبة لتلك المخاطر والانعكاس السلبي على جوانب النشاط الاقتصادي وفرص النمو المستقبلية يؤثر – في ظل ثبات كافة العوامل الأخرى – على سلوك معدى التقرير المالي نحو المبالغة في وسرعة الاعتراف بالإخبار السيئة (الخسائر) مقابل الأخبار الجيدة (المكاسب) ، مما قد يؤثر سلبا على جودة المعلومات المحاسبية .

بناء على ما سبق يمكن صياغة الفرض التالي " **زيادة المخاطر السياسية له تأثير معنوي على زيادة / المبالغة في درجة التحفظ المحاسبي والانعكاس سلبا على جودة المعلومات المحاسبية**".

رابعا : العوامل الحاكمة لتأثير الخطر السياسي على درجة التحفظ المحاسبي:

هناك العديد من العوامل الحاكمة لتأثير الخطر السياسي على درجة التحفظ المحاسبي وهي :

١- خصائص الصناعة:

سيتم التعبير عن خصائص الصناعة من خلال مجموعة من المتغيرات وهي : حساسية الصناعة ؛ نسبة التجارة الدولية ؛ كثافة العاملين ؛ قوة التنظيم النقابي. فلقد أشار البعض أن تأثير الانتخابات السياسية سيكون أقوى على الصناعات الأكثر حساسية للرقابة التنظيمية (Dai and Ngo,٢٠١٣ ، وقام Julio and Yook ,٢٠١٢) بوضع ترتيب للصناعات وفقا لحساسيتها كما يلي : صناعة التبغ ؛ الصناعات الدوائية ؛ الخدمات الصحية ؛ الدفاع ؛ البترول والموارد الطبيعية ؛ الاتصالات ؛ المواصلات ؛ التمويل.وكذلك من المتوقع أنه كلما زاد ضغط التجارة الدولية - ويقصد بالتجارة الدولية نسبة تدفق الصادرات لكل صناعة إلي شريك تجاري معين - كلما انخفض

تأثير عدم التأكد السياسي على درجة التحفظ المحاسبي (Dai and Ngo,٢٠١٣).

وتعتبر كثافة العاملين بالصناعة وقوة التنظيم النقابي أحد الملامح التي تميز الصناعة ، وينظر البعض لكثافة العاملين وقوة التنظيم النقابي كمتغيرين مستقلين (Dai and Ngo,٢٠١٣ ;Boutchkova et al.,٢٠١٢) ولكن سيأخذ الباحث بوجهة النظر التي تدمج كلا المتغيرين معا باعتبار أن كثافة العاملين سينعكس في قوة التنظيم النقابي ، وللنقابات القوية دور في الحد من الاستثمارات ذات الخطر العالي من خلال: (Farber al, ٢٠١٢ ; Gray et al , ١٩٩٩)

- اتفاقيات منح النقابات صوت في قرارات الشركة .
- نشاط العاملين التابعين للنقابة بما يمكنهم من التأثير على خيارات استثمار الشركة أو التهديد بالإضرابات .
- ضغط النقابات للحصول على المعلومات عن سياسات الشركة ، بما فيها الاستثمارات .

وبالتالي يكون من المتوقع أن تأثير الخطر السياسي على درجة التحفظ سيزيد بزيادة قوة التنظيم النقابي ، فأكد البعض أن قوة النقابات يزيدمن مستوى التحفظ المحاسبي (Faleye et al., ٢٠٠٦)، وأكد أخرون أن قوة النقابات يزيد من طلب المساهمين على التحفظ للحصول على ميزة مساومة مع النقابات (LaFond and Watts ٢٠٠٨).

ولذلك فإن قوة النقابات في ظل فترات الخطر السياسي سيكون عامل ضغط على الإدارة لتجنب أي تلاعب بالمكاسب ، والتمسك بدرجة تحفظ عالية ، مما سبق يمكن صياغة الفرض التالي:" **خصائص الصناعة – بعناصرها المختلفة - تعتبر أحد العوامل المحددة لقوة تأثير المخاطر السياسية على درجة التحفظ المحاسبي**"

٢- قوة النظم القانونية والتشريعية والقضائية:

مما لاشك فيه أنه كلما زادت الكيانات المؤسسية بالمجتمع سواء بالمجال القانوني ؛ القضائي ؛ التشريعي ، كلما امتلك المجتمع قدرة

أكبر على مواجهة المخاطر السياسية والحد من تأثيرها السلبي لأقل حد ممكن، وبالتالي الحد من السلوك الانتهازي للإدارة أثناء فترات عدم التأكد السياسي ، وتقليل تأثير الخطر السياسي على التحفظ.

فيرى البعض أن تأثير فترة الانتخابات على التحفظ ينخفض بالشركات ذات خطر التقاضي العالي ، بسبب أن مديري تلك الشركات في المتوسط يكونوا أكثر تحفظا ، وبالتالي تقل الاستجابة لحالة عدم التأكد السياسي وقت الانتخابات (Dai and Ngo ,٢٠١٣). ويرى البعض أن الأخبار السيئة بالدول ذات النظام القضائي والقانوني القوي يتم الاعتراف بها بشكل أسرع من الدول ذات النظام القضائي الضعيف (Francis and Wang, ٢٠٠٨ ; Qi,٢٠١٠ , Kowalczyk,٢٠٠٩ ; Bushman, Piotroski, ٢٠٠٥)

ويرى الباحث أنه كلما زادت قوة النظام القانوني والقضائي والتشريعي كلما قل السلوك الانتهازي للإدارة للتلاعب بالمكاسب ، مما يمنع أي محاولات لتخفيض درجة التحفظ المحاسبي قبل أو بعد وجود الخطر السياسي خوفا من مخاطر التقاضي ، ولكن في المقابل سيكون هناك اطمئنان منقبل المستثمرين ومعدي القوائم المالية في ظل وجود تلك البيئة المؤسسية القوية ، وبالتالي نتوقع انخفاض تأثير الخطر السياسي على درجة التحفظ المحاسبي في ظل وجود بيئة قانونية وتشريعية قوية ، و يمكن صياغة الفرض التالي **"البيئة التشريعية والقضائية والقانونية القوية تقلل من تأثير المخاطر السياسية على درجة التحفظ المحاسبي "**

٣- قوة الاتصالات السياسية

يقصد بالاتصال السياسي للشركة أن واحد على الاقل من كبار المساهمين أو أحد أعضاء الإدارة العليا يكون عضو في البرلمان ؛ وزير؛ رئيس ولاية ؛ له علاقة قوية بسياسي أو بحزب معين (Chaney et al,٢٠١١).

وأشار البعض أن الشركات ذات الاتصال السياسي - نظرا لما تحصل عليه من حماية ومعاملة متميزة من قبل السياسيين - تقوم بالتقرير عن

جودة مكاسب واستحقاقات تقديرية أقل مع انخفاض في مستوى الشفافية والتقرير وما يتبعه من مستوى تحفظ منخفض (Chaney et al,٢٠١١ ; Ramanna and Roychowdhury ; ٢٠١٠ ; Dai and Ngo,٢٠١٣)

ويرى البعض أن الشركات والسياسيين تؤسس علاقات قوية مع بعضها البعض مما يزيد من قيمة تلك الشركات (Kroszner and Stratmann, ٢٠٠٥)، وفي المقابل تقوم الشركة بتقديم مزيد من المساهمات لهؤلاء السياسيين ،سواء نقدية أوغير نقدية من خلال استخدام المعلومات المحاسبية "كعملة سياسية " (Ramanna and Roychowdhury,٢٠٠٨)

مما سبق يمكن القول أنه في خلال فترة التوترات السياسية يتوقع من الشركات التي تمتلك روابط سياسية قوية – خفضت بمقتضاها درجة التحفظ المحاسبي قبل تلك التوترات – أن تقوم بزيادة درجة التحفظ بشكل كبير عن السنوات السابقة ، وبالتالي يمكن صياغة الفرض التالي" **قوة الاتصالات السياسية للشركة يزيد من تأثير المخاطر السياسية على درجة التحفظ المحاسبي** ".

٤- هيكل الملكية :

يمثل الدور الرقابي للملاك أحد الأليات للحد من التصرفات الانتهازية للإدارة ، ويتوقف هذا الدور على شكل هيكل الملكية ، ويمكن تقسيم هيكل الملكية إلى:

١-الملكية الإدارية:

يقصد بهيكل الملكية الإدارية مقدار أو نسبة حصة الإدارة في الملكية (يوسف ، ٢٠١٢) ، وتؤثر الملكية الإدارية على تكاليف الوكالة سواء من خلال منظور تأثير تقارب المصالح أو من خلال تأثير قوة نفوذ الإدارة (Chau and Gary ,٢٠١٠)، ويرى البعض أن الملكية الإدارية المرتفعة من المتوقع أن تزيد من تلاعب الإدارة بالمكاسب لتحقيق منافع خاصة على حساب الملاك الخارجيين (Lafond and Roychowdlary ,٢٠٠٨) ، وهذا يعني التمسك بمستويات منخفضة من التحفظ.

٢-الملكية الخارجية (المركزة / المشتتة)

الملكية الخارجية تشير الى قيام مجموعة من المستثمرين الخارجيين بامتلاك أسهم الشركة سواء بصورة مركزة ،مثل الشركات العائلية أو الملكية المؤسسية (Silva and Majhif , ٢٠٠٨ ; Omran et al , ٢٠٠٨) ، أو بصورة مشتتة ، من خلال توزيع الأسهم على مجموعة كبيرة من الأفراد، ويؤثر شكل الملكية الخارجية على جودة القوائم المالية من خلال قوة الدور الإشرافي والرقابي لها.

ولقد تناول البعض تأثير تركز الملكية على جودة أداء المنشأة (Lskavyan and Spatareanu,٢٠١١; Cheung et al ٢٠٠٥)، بالإضافة إلى أن زيادة خبرة ومعرفة ملاك الشركة سيكون له تأثير ايجابي للحد من السلوك الانتهازي للإدارة (هندي ، ٢٠٠٨) ، وهنا تظهر أهمية الملكية المؤسسية في تفعيل الدور الرقابي مقارنة بدور المستثمرين الأفراد ، وتقوم الملكية المؤسسية بممارسة دورها الرقابي على سلوك الإدارة سواء بطريقة مباشرة ، من خلال تفعيل الدور الرقابي للجمعية العمومية وتفعيل الأليات الأخرى لحوكمة الشركات مثل تشكيل مجلس الإدارة ؛ لجان المراجعة الداخلية ؛ المراجع الخارجي (Feldmann and Schwarzkopf , ٢٠٠٣; Ahmed et al, ٢٠٠٨)، أو بطريقة غير مباشرة من خلال التأثير على بيئة المعلومات الخاصة بالشركة (Velury and Jnkins , ٢٠٠٦ ;Piotroski and Roulstone , ٢٠٠٣).

أما على الجانب الأخر فإن سلوك الملاك الأفراد في حالة تشتت الملكية يتسم بالتأثر بالشائعات ؛ الأهواء الشخصية ؛ الاعتماد على قدر ضئيل من المعلومات ؛ النظرة قصيرة الأجل ؛ التركيز على المضاربة ، مما يزيد من سلوك الإدارة الانتهازي للتلاعب بالمكاسب ، وبالتالي تخفيض درجة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية .

بناء على ما سبق نستنتج أنه كلما كان هناك ملكية مركزة في صورة مؤسسات قوية ذات خبرة ومعرفة كلما كان لها دور رقابي قوي

في حالة زيادة الخطر السياسي للمحافظة على استثماراتها ، وبالتالي تقليل تلاعب الإدارة بالمكاسب وارتفاع التحفظ المحاسبي .أما في حالة الملكية الإدارية والملكية المشتتة فيزيد السلوك الانتهازي للإدارة مما يترتب عليه تخفيض التحفظ بشكل كبير ، بناء علي التحليل السابق يمكن صياغة الفرض التالي : **"تأثير المخاطر السياسية على درجة التحفظ المحاسبي يختلف وفقا لشكل هيكل الملكية – مركزة – إدارية - مشتتة "**

٥- قوة أليات حوكمة الشركات

يقصد بأليات الحوكمة كافة الأدوات التي يمكن استخدامها لضمان حماية المصالح والحقوق المالية للمساهمين ومصالح الأقليات ، ومنها أدوات داخلية مثل زيادة عدد الأعضاء من خارج الشركة بمجلس الإدارة أو زيادة الأعضاء غير التنفيذين بلجنة المراجعة (Feldmann and Schwarzkopf , ٢٠٠٣) أو أدوات خارجية مثل اختيار مكاتب مراجعة تتسم بالخبرة والتخصص في مجال الصناعة (Velury et al, ٢٠٠٦) ، ويرى البعض أن أليات الحوكمة الخارجية (الداخلية) ربما تكون بديل (مكمل) للتحفظ المحاسبي للتخفيف من زيادة تكاليف الوكالة بسبب زيادة عدم التأكد السياسي (Dai and Ngo ,٢٠١٣) ، في حين توصلت العديد من الدراسات لوجود علاقة ايجابية بين الحوكمة والتحفظ المحاسبي (Ahmed and Duellman, ٢٠٠٧; Lara et al ,٢٠٠٩) ، وتوصل أخرون أن هناك علاقة طردية بين استقلال وتخصص مراجع الحسابات ودرجة التحفظ المحاسبي ، (Jenkins et al , ٢٠٠٧;Francis and Wang ,٢٠٠٨).

مما سبق يتضح أنه كلما زادت قوة أليات حوكمة شركات كلما زادتدرجة التحفظ المحاسبي نتيجة الحد من السلوك الانتهازي للإدارة وتخفيض تكاليف الوكالة ، سواء في فترات الاستقرار السياسي أو فترات الخطر السياسي ، وبالعكس كلما كانت أليات حوكمة الشركات ضعيفة كلما أعطت فرصة للإدارة للتلاعب بالحسابات وخاصة أوقات المخاطر السياسية مما يترتب عليه انخفاض درجة التحفظ المحاسبي . مما سبق يمكن صياغة الفرض التالي " درجة التحفظ لن تتأثر (تقل) بسبب المخاطر السياسية كلما كانت أليات حوكمة الشركات قوية (ضعيفة) .

بناء على ماسبق يمكن تلخيص العلاقة بين الخطر السياسي ودرجة التحفظ المحاسبي وودور العوامل الحاكمة والانعكاس على جودة المعلومات المحاسبية بالشكل التالي:

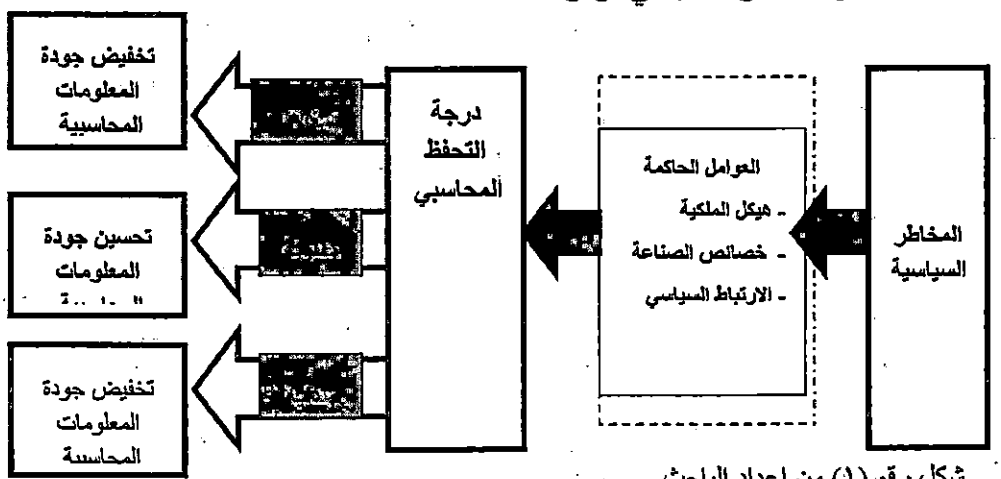

شكل رقم (١) من اعداد الباحث

خامسا : صياغة الفروض في صورة احصائية

من واقع ما تم تناوله من نقاط حول طبيعة المخاطر السياسية ، وتأثيرها على درجة التحفظ ، والمتغيرات الرقابية لتأثيرالمخاطر السياسية على درجة التحفظ فسيتم صياغة فروض الدراسة في صورة إحصائية كما يلي:

الفرضية الأولى :"لاتوجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين شدة المخاطر السياسية والعديد من الجوانب السلبية بجوانب النشاط الاقتصادي وبيئة الأعمال"

الفرضية الثانية : " لا توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق مفهوم التحفظ بالممارسة المحاسبية والحد من تفاقم مشكلة الوكالة "

الفرضية الثالثة:" لا توجد علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين تطبيق سياسات التحفظ المحاسبي وظهور العديد من التناقضات بالممارسة المحاسبية ".

الفرضية الرابعة "لايوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين زيادة المخاطر السياسية والمبالغة في درجة التحفظ المحاسبي والتأثير على جودة المعلومات المحاسبية ". وسيتم اختبار هذا الفرض من خلال :

"لايوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية بين زيادة الخطر السياسي والمبالغة في درجة التحفظ المحاسبي"

"لايوجد تأثير معنوي ذو دلالة احصائية لدرجة التحفظ في ظل الخطر السياسي على جودة المعلومات المحاسبية "

الفرضية الخامسة " لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية للعوامل الحاكمة المقترحة على درجة التحفظ المحاسبي في ظل المخاطر السياسية " ، وسيتم اختبار هذا الفرض من خلال الفروض الفرعية التالية

- "لايوجد تأثير معنوي لحساسية الصناعة على درجة التحفظ المحاسبي في ظل المخاطر السياسية "
- "لايوجد تأثير معنوي لزيادة نسبة التجارة الدولية بالصناعة على درجة التحفظ المحاسبي في ظل المخاطر السياسية"
- "لايوجد تأثير معنوي لزيادة قوة النقابات العمالية على درجة التحفظ المحاسبي في ظل المخاطر السياسية "
- "لايوجد تأثير معنوي لقوة البيئة التشريعية والقانونية على درجة التحفظ المحاسبي في ظل المخاطر السياسية "
- "لايوجد تأثير معنوي لقوة اتصالات الشركة السياسية على درجة التحفظ المحاسبي في ظل المخاطر السياسية"
- "لايوجد تأثير معنوي للملكية المؤسسية على درجة التحفظ المحاسبي في ظل المخاطر السياسية "
- "لايوجد تأثير معنوي للملكية الإدارية على درجة التحفظ المحاسبي في ظل المخاطر السياسية "
- "لايوجد تأثير معنوي للملكية الفردية على درجة التحفظ

المحاسبي في ظل المخاطر السياسية "

- "لايوجد تأثير معنوي لقوة أليات حوكمة الشركات على درجة التحفظ المحاسبي في ظل المخاطر السياسية "
- "لايوجد تأثير معنوي لضعف أليات حوكمة الشركات على درجة التحفظ المحاسبي في ظل المخاطر السياسية"

سادسا : التحليل الإحصائي واختبار الفروض

- سيقوم الباحث بالحكم على معنوية متغيرات الدراسة عند مستوى ثقة ٩٥% ، وسيتم اختبار فروض الدراسة من خلال ما يلي :
- **تقييم اعتمادية (مصداقية) النموذج** . باستخدام معامل ألفا لبعض متغيرات الدراسة الرئيسية التي يتم قياسها باستخدام مجموعه من المتغيرات الفرعية وتتمثل في : الأثار السلبية للمخاطر السياسية X_1 ؛ دور التحفظ في الحد من مشكلة الوكالة X_2 ؛ انتقادات التحفظ X_3 ؛ تأثير المبالغة في التحفظ على جودة المعلومات المحاسبية Y ؛ دور المتغيرات الرقابية C، ويتضح أن معامل ألفا للمتغيرات السابقة يتراوح ما بين٥٨ % : ٨١ % وهو أكبر من ٥٠% مما يعني مستوى مقبول من اعتمادية (مصداقية) المقاييس.

١- اختبار الفرض الأول :

وسيتم اختبار صحة هذا الفرض من خلال تحليل K Related sample للمتغيرات $X_{1.1}:X_{1.6}$

جدول رقم (١) الأثار السلبية للمخاطر السياسية على جوانب النشاط الاقتصادي وبيئة الأعمال.

جدول رقم (١)

الأثار السلبية للمخاطر السياسية على جوانب النشاط الاقتصادي وبيئة الأعمال

Ranks		
Symbol	Element	Mean Rank
$X_{1.1}$	اتخاذ قرارات قصيرة الأجل ذات مردود سلبي في الأجل الطويل نتيجة مخاوف ادارة الشركات والأطراف الخارجية لعدم التأكد المصاحب لتلك المخاطر طويلة الأجل.	٣.٤٨
$X_{1.2}$	احتمال تحقق خسائر ضخمة نتيجة ما يصاحب تلك المخاطر من عدم تأكد تجاه التدفقات النقدية والاستثمارات ومصادر التمويل	٣.٥٤
$X_{1.3}$	الحد من فرص النمو المستقبلية نتيجة عدم التأكد بالعمليات التشغيلية .	٤.٠٥
$X_{1.4}$	تفاقم الصراع بين الإدارة وحملة الأسهم واصحاب الدين وزيادة تكاليف الوكالة بشكل ملحوظ.	٣.٩٩
$X_{1.5}$	زيادة عدم التأكد في الأداء المحاسبي للشركات نتيجة التغيرات في سياسات الانفاق الحكومي وقوانين بالضرائب.	٣.٠٥
$X_{1.6}$	انكماش حجم الاستثمارات وهروب رؤوس الأموال والانسحاب من السوق X١.٦.	٤.٠٨

Test Statistics (Friedman Test)			
N	df	Chi-Square	Asymp.sig
٤٤	٥	٣٢.٧٣٠	٠.٠٤١

يتضح من الجدول السابق موافقة عينة الدراسة على أن هناك تأثير سلبي للمخاطر السياسية على العديد من جوانب الأداء الاقتصادي للشركات بأهمية نسبية تتراوح من ٣.٠٥ : ٤.٠٥ . وكانت أكبر جوانب التأثير السلبي هو انكماش حجم الاستثمارات وهروب رؤوس الأموال والانسحاب من السوق X١.٦ بأهمية نسبية ٤.٠٨ ، وكانت أقل التأثيرات السلبية هي عدم التأكد في الأداء المحاسبي للشركات نتيجة التغيرات في سياسات الانفاق الحكومي وقوانين الضرائب X١.٥ بأهمية نسبية ٣.٠٥ ، كذلك يتضح من خلال Friedman Test معنوية الفروق بين أراء العينة عند مستوى ثقة ٥ % ، وتشير معنوية الفروق إلى اختلاف درجة الموافقة وليس في الموافقة من عدمه حيث لم تحصل أيا من العوامل السابقة على أهمية نسبية أقل من ٣ .بناء على ما سبق يتم رفض الفرض

العدم الأول وقبول الفرض البديل وهو **" توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين شدة المخاطر السياسية والعديد من الجوانب السلبية بجوانب النشاط الاقتصادي وبيئة الأعمال"**

٢- اختبار الفرض الثاني:

وسيتم اختبار هذا الفرض من خلال تحليل الأهمية النسبية للمتغيرات X٢.١:X٢.٥ والمتعلقة بدور مشكلة الوكالة في ظهور التحفظ المحاسبي باستخدام تحليل K Related Sample كما يلي:

جدول رقم (٢) مساهمة تطبيق التحفظ بالممارسة المحاسبية في الحد من مشكلة الوكالة .

Ranks		
Symbol	Element	Mean Rank
$X_{٢.١}$	الحد من عدم تماثل واتساق المعلومات المحاسبية بين ادارة الشركة والأطراف الخارجية.	٣.٧٥
$X_{٢.٢}$	الحد من السلوك الانتهازي للإدارة والتلاعب بالمكاسب لمصالحها الخاصة	٤.١٨
$X_{٢.٣}$	تخفيف حدة الصراع بين حاملي الأسهم وحاملي السندات من خلال سياسة التوزيعات ، وبالتالي تخفيض تكاليف الوكالة لأقل حد.	٣.٧٥
$X_{٢.٤}$	تجنب او تأجيل تقلبات أو انتهاكات عقود الدين والحد من أنشطة تحويل الثروة من المساهمين لحاملي الدين X٢.٤.	٤.٠٩
$X_{٢.٥}$	الحد من قدرة المديرين عن حجب المعلومات عن الخسائر المتوقعة.	٣.٨٩
$X_{٢.٦}$	الحد من نظرة الإدارة قصيرة الأجل والتركيز على النتائج طويلة الأجل بما يتوافق مع مصالح المساهمين والأطراف الخارجية الأخرى .	٤.١٥
$X_{٢.٧}$	حماية معدي التقرير المالي من مخاطر التقاضي نتيجة المبالغة في تقييم الأصول والإيرادات .	٤.٠٥

Test Statistics (Friedman Test)			
N	df	Chi-Square	Asymp.sig
٤٤	٦	٤٨.٧٣٠	٠.١٥

يتضح من الجدول السابق موافقة عينة الدراسة على أن تطبيق التحفظ بالممارسة المحاسبية كان له العديد من الانعكاسات للحد من مشكلة الوكالة

بين الإدارة والأطراف الأخرى ذات المصلحة ، وكان من أهمها الحد من السلوك الانتهازي للإدارة والتلاعب بالمكاسب لمصالحها الخاصة X٢.٢ بأهمية نسبية تساوي ٤.١٨ يليه الحد من نظرة الإدارة قصيرة الأجل والتركيز على النتائج طويلة الأجل X٤.٦ بأهمية نسبية ٤.١٥ ، وكان أقلها تخفيف حدة الصراع بين حاملي الأسهم وحاملي السندات من خلال سياسة التوزيعات X٢.٣ بأهمية نسبية ٣.٧٥ .

ويتضح من خلال Friedman Test عدم معنوية الفروق في الأهمية النسبية للمتغيرات $X_{٢.١}:X_{٢.٧}$ عند مستوى معنوية ٥ % ، وهو ما يعني موافقة عينة الدراسة بمتوسط عالي على أن التحفظ المحاسبي كان أحد آليات الحد من مشكلة الوكالة بين الادارة والأطراف ذات المصلحة ، وأن التحفظ المحاسبي حقق العديد من المزايا والمنافع بالممارسة المحاسبية. بناء على ماسبق يتم رفض الفرض العدم الثاني وقبول الفرض البديل وهو ***" توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق مفهوم التحفظ بالممارسة المحاسبية والحد من تفاقم مشكلة الوكالة "***

٣- اختبار الفرض الثالث :

وسيتم اختبار هذا الفرض من خلال تحليل الأهمية النسبية للمتغيرات $X_{٣.١:٣.٦}$ المتعلقة بانتقادات تطبيق التحفظ المحاسبي باستخدام تحليل K Related sample كما يلي:

جدول رقم (٣) أهم الانتقادات الموجهة لتطبيق التحفظ بالممارسة المحاسبية .

Ranks		
Symbol	Element	Mean Rank
$X_{٣٠١}$	التناقض مع دورية القياس المحاسبي	٣.٩٨
$X_{٣٠٢}$	تشويه المعلومات المحاسبية.	٣.٥٥
$X_{٣٠٣}$	عدم اتساق المعلومات المحاسبية.	٢.٠٥
$X_{٣٠٤}$	المبالغة في / تدنيه درجة التحفظ يقلل من جودة المعلومات المحاسبية	٣.٢٢
$X_{٣٠٥}$	التناقض مع استقلالية السنوات المالية من خلال تحويل تحويل الإيرادات والخسائر من فترة لأخرى	٣.١٥
$X_{٣٠٦}$	المبالغة في التحفظ قد يكون احد أساليب الإدارة الانتهازية لتحقيق مصالحها الخاصة بالمدى الطويل .	٤.٠١

Test Statistics (Friedman Test)			
N	df	Chi-Square	Asymp.sig
٤٤	٥	١٨.٢٥٨	٠.٠٤٥

يتضح من الجدول السابق أن هناك العديد من الانتقادات الموجهة لتطبيق التحفظ المحاسبي ومن أهمها المبالغة في التحفظ قد يكون أحد أساليب الإدارة الانتهازية لتحقيق مصالحها الخاصة بالمدى الطويل$X_{٣٠٦}$ بأهمية نسبية ٤.٠١ ، وكان أقلها عدم اتساق المعلومات المحاسبية $X_{٣٠٣}$ بأهمية نسبية ضعيفة ٢.٠٥، وقد تكون الموافقة الضعيفة للمتغير $X_{٣٠٣}$ هي السبب وراء معنوية الفروق بين أراء عينة الدراسة حول انتقادات التحفظ المحاسبي عند مستوى معنوية ٥ % كما هو موضح بتحليل Friedman Test . بالتالي هناك موافقة معنوية بأن هناك العديد من العيوب لتطبيق التحفظ بالممارسة المحاسبية ، وعلى الرغم من ذلك لقد وافقت عينة الدراسة من خلال تحليل الأهمية النسبية للمتغيرات : $X_{٢٠١}$ $X_{٢٠٧}$بالجدول رقم (٢) على أن التحفظ المحاسبي له العديد من المزايا بالممارسة المحاسبية وأنه كان أحد الأليات للحد من مشكلة الوكالة ، بالتالي فتطبيق سياسات التحفظ يترتب عليه العديد من التناقضات بالممارسة المحاسبية ، مابين تحقيق جودة

المعلومات المحاسبية واتساقها وتدنية مشكلة الوكالة وغيرها ، ومابين التناقض مع دورية القياس وتشوية المعلومات المحاسبية واستقلالية السنوات المالية وغيرها ولهذا يتم رفض الفرض العدم الثالث وقبول الفرض البديل وهو " **توجد علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين تطبيق سياسات التحفظ المحاسبي وظهور العديد من التناقضات بالممارسة المحاسبية** ".

٤- اختبار الفرض الرابع :

سيتم اختبار هذا الفرض من خلال ما يلي :

١- بيان الأهمية النسبية للمتغيرات $X_{٤.٥}$: $X_{٤.١}$ والتي تعكس تأثير المخاطر السياسية على درجة التحفظ المحاسبي باستخدام تحليل K Related Sample

جدول رقم (٤) تأثير المخاطر السياسية على درجة التحفظ المحاسبي .

Ranks		
Symbol	Element	Mean Rank
$X_{٤.١}$	المبالغة في الاعتراف بأية خسائر المحتملة .	٤.٨٥
$X_{٤.٢}$	عدم الاعتراف بأية مكاسب محتملة.	٤.٤٣
$X_{٤.٣}$	المبالغة في تدنية تقييم الأصول.	٤.٢٥
$X_{٤.٤}$	المبالغة في تقييم الالتزامات .	٤.٧٤
$X_{٤.٥}$	المبالغة في تدنية القيمة الدفترية لحقوق الملكية .	٤.٦٦

Test Statistics (Friedman Test)			
N	df	Chi-Square	Asymp.sig
٤٤	٤	٤٥.٣٣	٠.١١٥

يتضح من الجدول السابق أن المخاطر السياسية سوف يترتب عليها المبالغة في تطبيق التحفظ المحاسبي من خلال المبالغة في الاعتراف بأية خسائر محتملة $X_{٤.١}$ بأهمية نسبية٤.٨٥ ؛ يليه المبالغة في تقييم الالتزامات $X_{٤.٤}$ بأهمية نسبية ٤.٧٤ ؛ وكان أقلها المبالغة في تدنية تقييم الأصول $X_{٤.٣}$ بأهمية نسبية ٤.٢٥ ، وبافتراض تساوي تلك العوامل في

تشكيل درجة التحفظ المحاسبي فتكون درجة التحفظ المحاسبي في ظل المخاطر السياسية بمتوسط ٤.٥٩ ، وما يؤكد الموافقة الكبيرة لعينة الدراسة على وجود مبالغة في درجة التحفظ المحاسبي في ظل أوقات المخاطر السياسية هو عدم معنوية الفروق بين أراء عينة الدراسة عند مستوى ثقة ٥ % باستخدام Friedman Test

استخدام تحليل الانحدار المتعدد لقياس تأثير درجة التحفظ المحاسبي في ظل وجود الخطر السياسي متغير مستقل (X٤.١ : X٤.٥) على جودة المعلومات المحاسبية (المتغير التابع Y) والذي يتم قياسه من خلال أربع متغيرات وهي : عدم دلالة المعلومات المحاسبية؛ عدم شفافية المعلومات المحاسبية ؛ عدم استقلال السنوات المالية؛ انخفاض ملائمة المعلومات المحاسبية، وكانت النتائج كما بالجدول التالي:

جدول رقم (٥)

العلاقة بين درجة التحفظ المحاسبي في ظل وجود الخطر السياسي وجودة المعلومات المحاسبية

المتغيرات المستقلة	المتغير التابع / Y			
	BETA	قيمه (T)	مستوى المعنوية	VIF
المبالغة في الاعتراف بأية خسائر المحتملة X٤.١.	.٢١٨	٢.٦٦٣	.٠٤٥	١.١٨٦
عدم الاعتراف بأية مكاسب محتملةX٤.٢.	.٤١٨	٣.٨٥١	.٠١٥	١.٥٢٨
المبالغة في تدنية تقييم الأصولX٤.٣.	.٤٥٢	٤.٠٥٢	.٠٣٤	٣.٦٥٨
المبالغة في تقييم الالتزامات X٤.٤.	.٢٥٥	١.٨٧	.٠٣٢	١.٢٨٥
المبالغة في تدنية القيمة الدفترية لحقوق الملكية X٤.٥.	.٣٨٥	٤.٣٥٢	.٠٤٣	٢.٤٠٥

معامل الارتباط المتعدد (R)	(٠.٧٥)	مستوى الدلالة الإحصائية	٥%
معامل التحديد المتعدد (R٢)	٠.٥٦	معنوية (ف)	صفر
قيمة ف المحسوبة	١٩.٠٥٦	بدرجات حرية	٤

ويتضح من الجدول السابق ما يلي:

- عدم وجود مشكلة الارتباط المتعدد بين المتغيرات المستقلة والتي تتأكد من خلال انخفاض قيمة Variance Inflation Factors (VIF) .
- وجود علاقة سلبية قوية بين المبالغة في التحفظ المحاسبي في أوقات المخاطر السياسية وجودة المعلومات المحاسبية حيث بلغت قيمة R (٧٥%) ، وأن المتغيرات المستقلة تعكس ما يقرب من ٥٦% من تأثير التحفظ المحاسبي في ظل الخطر السياسي على جودة المعلومات المحاسبية ، حيث بلغت قيمة (R٢) ٠.٥٦ ، وهذا يؤكد أن هناك عوامل أخرى تؤثر على جودة التقرير المالي تمثل ٤٤% .
- ويتضح كذلك معنوية النموذج السابق من خلال قيمه (ف) وفقا لمستوى معنوية ٥ % .
- يتضح كذلك من التحليل السابق معنوية تأثير سلبي لكل المتغيرات المستقلة (المبالغة في درجة التحفظ المحاسبي نتيجة المخاطر السياسية) على جودة المعلومات المحاسبية .

بناء على ما سبق يتم رفض الفرض العدم الرابع وقبول الفرض البديل ، وقبول الفروض البديلة الفرعية التالية:

"يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية بين زيادة الخطر السياسي والمبالغة في درجة التحفظ المحاسبي"

"يوجد تأثير معنوي ذو دلالة احصائية لدرجة التحفظ المحاسبي في ظل الخطر السياسي وجودة المعلومات المحاسبية"

٥- اختبار الفرض الخامس

ولاختبار مدى تأثير العوامل الحاكمة المقترحة على العلاقة بين الخطر السياسية ودرجة التحفظ المحاسبي سيتم استخدام تحليل Paired – Samples Test لمقارنة النتائج قبل وبعد إدخال تلك العوامل ، كما يلي :

١ -تأثير زيادة حساسية الصناعة C1

كانت نتائج التحليل كما يلي:

جدول رقم (٦)

تأثير الخطر السياسي على درجة التحفظ المحاسبي في ظل عامل حساسية الصناعة

Paired Samples Statistics

		Mean	N	Std. Deviation	Std. Error Mean
Pair ١	Xo	٤.٥٨١٦	٤٧	.٥٢٥٨٩	.٠.١١٥٢٨
	C١	٤.٦٢٢٥	٤٧	.٤١٢٤٩	.٢١٨٦٦

Paired Samples Test

	Paired Differences					t	df	Sig. (٢-tailed)
	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean	٩٥٪ Confidence Interval of the Difference Lower	Upper			
Pair ١ Xo – C١	١.٢١١٦٣	١.٤٥٢٨٢	.١٥٤٦١	.٥٥٥٨٢	١.٨٣٧٢١	١٠.٧٩٠	٤٦	.٨٥٢

حيث يتضح أنه على الرغم من ارتفاع درجة التحفظ مع زيادة حساسية الصناعة عما كانت عليه، ولكن الفروق بين درجتي التحفظ قبل وبعد إدخال حساسية الصناعة غير معنوية، مما يعني بقاء التأثير السلبي للمخاطر السياسية على جودة المعلومات المحاسبية نتيجة المبالغة في درجة التحفظ المحاسبي.

٢ ـ زيادة نسبة التجارة الدولية C٢

كانت نتائج التحليل كما يلي :

جدول رقم (٧ تأثير الخطر السياسي على درجة التحفظ المحاسبي في ظل عامل التجارة الدولية

Paired Samples Statistics

		Mean	N	Std. Deviation	Std. Error Mean
Pair ١	Xo	٤.٥٨١٦	٤٧	١.١٧٢٠٩	.٠٢٢٥٦
	C٢	٣.٢٤٠٢	٤٧	.٥٦٧٨١	.٠٣٢٢٦

Paired Samples Test

		Paired Differences					t	df	Sig. (٢-tailed)
		Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean	٩٥% Confidence Interval of the Difference Lower	Upper			
Pair ١	X٥ - C٢	-.٥٦٦٢٠	.٤٢٨٧١	.٠٦٥٩٥	-.٨٥٢٤١٠	-.٣٢٩١٢٠	-٢.٦٨٩٠	٤٦	.٠٤٨

حيث يتضح معنوية تأثير زيادة التجارة الدولية على خفض درجة التحفظ المحاسبي بمتوسط ٣.٢٤ مقارنة ب ٤.٥٨ قبل إدخال عامل التجارة الدولية ، وبالطبع فإن تخفيض المغالاة في التحفظ في ظل المخاطر السياسية نتيجة زيادة التجارة الدولية سيكون له مردود إيجابي على جودة المعلومات المحاسبية.

٣- زيادة قوة النقابات العمالية

وكانت نتائج التحليل كما يلي :

جدول رقم (٨)

تأثير الخطر السياسي على درجة التحفظ المحاسبي في ظل عامل ثوة النقابات العمالية

Paired Samples Statistics

		Mean	N	Std. Deviation	Std. Error Mean
Pair ١	Y	٤.٥٨١٦	٤٧	.٥٦٢٢٤	.٠٨١١١
	C٣	٤.٥٩٢٢	٤٧	.٤٦٢٢٥	.٠٢٥١٨

Paired Samples Test

		Paired Differences					t	df	Sig. (٢-tailed)
		Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean	٩٥% Confidence Interval of the Difference Lower	Upper			
Pair ١	X٥ – C٣	-.٢٥٦٦٩٠	٢.٠٠٥٥	.٢٢٥٨٠	-.٥١٢٤٠	.٠٥٩٥٢	-٢.٠٠١٠	٤٦	.٠٨٥٤٢

حيث يتضح أن وجود نقابات قوية ذات تأثير معنوي على درجة التحفظ المحاسبي في ظل الخطر السياسي، مع ان درجة التحفظ مازالت مبالغ فيها بمتوسط ٤.٥٩ ، مما يكون له تأثير سلبي على جودة المعلومات المحاسبية .

٤- قوة البيئة التشريعية والقانونية والقضائية

وكانت نتائج التحليل كما يلي:

جدول رقم (٩)
تأثير الخطر السياسي على درجة التحفظ المحاسبي في ظل
وجود بيئة تشريعية وقانونية وقضائية قوية

Paired Samples Statistics

		Mean	N	Std. Deviation	Std. Error Mean
Pair ١	X٥	٤.٥٨١٦	٤٧	.٥٦٩٢١	.٠٨٧٥٤
	C٤	٣.٤٥٦١	٤٧	.٧٩٥٥٢	.٠٩٢٥٢

Paired Samples Test

		Paired Differences					t	df	Sig. (٢-tailed)
		Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean	٩٥% Confidence Interval of the Difference Lower	Upper			
Pair ١	X٥ – C٤	.٩٨٥٢١	٢.٠٥٨٩٢	.٢٢٦٢٣	١.٢٥٧٢١	٢.٩١٥٢٨	٤.٣٣٨	٤٦	.٠٠٠

حيث يتضح أن وجود بيئة تشريعية وقانونية وقضائية قوية تكون ذات تأثير معنوي على درجة التحفظ المحاسبي في ظل الخطر السياسي ، حيث أصبح المتوسط ٣.٤٦ مقارنة ب ٤.٥٨ قبل ادخال المتغير ، مما ينعكس ايجابيا على جودة المعلومات المحاسبيةنتيجة الحد من المبالغة في درجة التحفظ المحاسبي .

٥- قوة الاتصالات السياسية للشركة $C_٥$

وكانت نتيجة التحليل كما يلي :

جدول رقم (١٠) تأثير الخطر السياسي على درجة التحفظ المحاسبي
في ظل قوة الاتصالات السياسية للشركة

Paired Samples Statistics

		Mean	N	Std. Deviation	Std. Error Mean
Pair ١	X٥	٤.٥٨١٦	٤٧	.٥٩٨٦١	.١١٢٤٥
	C٥	٤.٦٠٥٨	٤٧	.٦٢١٧٨	.١٨٧٥٤

Paired Samples Test

		Paired Differences					t	df	Sig. (٢-tailed)
		Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean	٩٥٪ Confidence Interval of the Difference				
					Lower	Upper			
Pair ١	X° – C°	.٤٧٨٥١	.٣٢٥٦١	.١٢٦٩٨	١.٢٥٤١٢-	٢.٠٦٥٨١	٢.٣٥٨	٤٦	.٩٥٤

وكما يتضح أنه على الرغم من أن تأثير المخاطر السياسية على درجة التحفظ المحاسبي زادت في ظل وجود اتصالات سياسية قوية للشركة ، حيث اصبح المتوسط ٤.٦١ بدلا من ٤.٥٨، إلا ان تلك الزيادة غير معنوية احصائيا ، وهذا يدل على أن هناك مزيد من المبالغة في درجة التحفظ المحاسبي نتيجة المخاطر السياسية في ظل وجود اتصالات سياسية قوية للشركة ، وبقاء التأثير السلبي على جودة المعلومات المحاسبية .

٦- هيكل الملكية :

وسيتم اختبار تأثير هيلك الملكية من خلال ثلاث متغيرات :

١) زيادة الملكية المؤسسية C٦.١

جدول رقم (١١)

تأثير الخطر السياسي على درجة التحفظ المحاسبي في ظل الملكية المؤسسية

Paired Samples Test

		Mean	N	Std. Deviation	Std. Error Mean
Pair ١	X°	٤.٥٨١٦	٤٧	.٦٥١٢١	.٢١٥٤٨
	C٦.١	٤.٠١٢٥	٤٧	.٧٨٥١٢	.١١٥٢٤

		Paired Differences					t	df	Sig. (٢-tailed)
		Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean	٩٥٪ Confidence Interval of the Difference				
					Lower	Upper			
Pair ١	X° – C٦.١	.٣٩٨٥١	.١١٣٢٥	.٠٢٥٤٧٨	١.١٩٣٧٨	٢.٩٣٣٧٨	١.٩٥٨	٤٦	.٠٢٧

وكما يتضح انخفاض درجة التحفظ المحاسبي في ظل هيكل الملكية المؤسسي من ٤.٥٨ الى ٤.٠١ ، واتضح أن هناك معنوية في الفروق ، ومن الملاحظ أن درجة التحفظ مازالت مرتفعة نتيجة زيادة عمليات الرقابة

والإشراف من قبل تلك المؤسسات على ادارة الشركة ، ولكن في المقابل الحد نسبيا من المغالاة في درجة التحفظ أثناء زيادة المخاطر السياسية ، مما ينعكس ايجابيا على جودة المعلومات المحاسبية .

ب) زيادة الملكية الإدارية C٦.٢

وكانت نتيجة التحليل كما يلي

جدول رقم (١٢)
تأثير الخطر السياسي على درجة التحفظ المحاسبي في ظل الملكية الإدارية

Paired Samples Statistics

		Mean	N	Std. Deviation	Std. Error Mean
Pair ١	X٥	٤.٥٨١٦	٤٧	.٧٨٥٤١	.١١٤٥٢
	C٦.٢	٢.٤٥٨١	٤٧	.٨٥٩٥١	.١١٧٨٤٢

Paired Samples Test

		Paired Differences					t	df	Sig. (٢-tailed)
		Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean	٩٥% Confidence Interval of the Difference Lower	Upper			
Pair ١	X٥٢ – C٦.٢	-.٤٦٩٧٥-	١.٢١١٤٢	.٢٢١٥١	-.٨٧٥٤١	.٣٣٥٢١	١.٣١٢٤	٤٦	٠.٠٠٠

وكما يتضح من الجدول أعلاه انخفاض درجة التحفظ المحاسبي نتيجة المخاطر السياسية بشكل كبير في ظل هيكل الملكية الإدارية ، حيث انخفض المتوسط من ٤.٥٨ الى ٢.٤٦ واتضح ان هناك معنوية في تلك الفروق ، وقد يرجع ذلك لزيادة الدور الانتهازي للإدارة لتحويل معظم الثروة اليها مما يؤثر سلبا على جودة المعلومات المحاسبية.

ج) زيادة الملكية المشتتة C٦.٣

وكانت نتيجة التحليل كما يلي :

جدول رقم (١٣)
تأثير الخطر السياسي على درجة التحفظ المحاسبي في ظل الملكية المشتتة

Paired Samples Statistics

		Mean	N	Std. Deviation	Std. Error Mean
Pair ١	X٥	٤.٥٨١٦	٤٧	١.٦٨٧٥٤	.٢١٤٥١
	C٦.٣	٢.١٧٥٤	٤٧	.٨٩٥٤٢	.١٢٤٥٧

Paired Samples Test

		Paired Differences					t	df	Sig. (٢-tailed)
		Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean	٩٥% Confidence Interval of the Difference Lower	Upper			
Pair ١	X٥ – C٦.٣	-.٤٨٧١٢-	١.٤٥٢١٤	.٢٢٢٢٥	-.١٢٢٤٥-	.٠٤٥٢٤١	-.١٢٥٤	٤٦	.٠٠٠٤

يتضح من الجدول السابق انخفاض كبير في درجة التحفظ المحاسبي نتيجة المخاطر السياسية بشكل كبير في ظل وجود ملكية مشتتة، حيث انخفض المتوسط من ٤.٥٨ الى ٢.١٨ ، ومعنوية تلك الفروق، وقد يرجع ذلك لسوء التقديرات والقرارات الفردية غير المدروسة من قبل الملاك الأفراد في ظل بيئة المخاطر السياسية ، مما يترتب عليه زيادة انتهاكات الإدارة لاستغلال تلك التوترات وتدنية درجة التحفظ بشكل كبير، مما ينعكس سلبا على جودة المعلومات المحاسبية .

٧- حوكمة الشركات:

وسيتم اختبار تأثير حوكمة الشركات على درجة التحفظ المحاسبي في ظل الخطر السياسي من خلال مايلي :

أ) أليات حوكمة شركات قوية C٧.١

كانت نتائج التحليل كما يلي :

جدول رقم (١٤)

تأثير الخطر السياسي على درجة التحفظ المحاسبي في ظل أليات حوكمة شركات قوية

Paired Samples Statistics

		Mean	N	Std. Deviation	Std. Error Mean
Pair ١	X٥	٤.٥٨١٦	٤٧	١.٢٤٥٧١	.٥٩٣٧١
	CY.١	٣.٥٤٤١	٤٧	١.٠٧٨١٦	.٦٨٧١٢

Paired Samples Test

		Paired Differences					t	df	Sig. (٢-tailed)
		Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean	٩٥% Confidence Interval of the Difference Lower	Upper			
Pair ١	X٥ – CY.١	٠.٣٢٥١٧	.١٧٥١٢	.٢٥١٤٧	٠.٨٥٧٤١	٢.١٤٥١٢	١.٢٥٨٧	٤٦	٠.٠٠٢

يتضح مما سبق أن وجود أليات حوكمة شركات قوية سواء بوجود لجان مراجعة قوية او مراجع حسابات ذو استقلالية وخبرة عالية سيخفض من المبالغة في درجة التحفظ المحاسبي نتيجة زيادة المخاطر السياسية ، حيث انخفض المتوسط لتصبح ٣.٥٤ بدلا من٤.٥٨، وكذلك معنوية تلك الفروق، وهذا يؤكد أن وجود أليات حوكمةقوية في أوقات الخطر السياسي يمكن أن يكون له انعكاس في تحسين جودة المعلومات المحاسبية من خلال عدم المبالغة في درجة التحفظ المحاسبي .

ب) ***أليات حوكمة شركات ضعيفة***

جدول رقم (١٥)

تأثير الخطر السياسي على درجة التحفظ المحاسبي في ظل أليات حوكمة شركات ضعيفة

Paired Samples Statistics

		Mean	N	Std. Deviation	Std. Error Mean
Pair ١	Y	٤.٥٨١٦	٤٧	.٥٦٢٢٤	.٠٨١١١
	CY.٢	١.٨٥٧١	٤٧	.٤٦٢٢٥	.٠٢٥١٨

Paired Samples Test

		Paired Differences					t	df	Sig. (٢-tailed)
		Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean	٩٥% Confidence Interval of the Difference Lower	Upper			
Pair ١	X٥ – CV.٢	-.٤٥٢١٤-	٠.٤٥٨٧٤	.٣٥٦٢٤	-.٦٢٥١١	.٣٢٢٢١	-١.٩٨٥	٤٦	٠.٠٤١

يتضح مما سبق أن درجة التحفظ المحاسبي ستنخفض بشكل كبير في ظل وجود أليات حوكمة شركات ضعيفة في أوقات المخاطر السياسية حيث أصبح المتوسط ١.٨٦ بدلا من ٤.٥٨ وأن تلك الفروق ذات معنوية ، ويمكن تفسير ذلك بأن عدم وجود لجان مراجعة قوية أو مراجع حسابات ذو خبرة عالية في ظل بيئة التوترات السياسية يمكن أن يترتب عليه مزيد من التصرفات الانتهازية للإدارة للحصول على أكبر قدر من المكاسب قصيرة الأجل تحسبا لأي قرارات سياسية مفاجئة تؤثر على مصالحها المستقبلية ، وبالطبع ذلك سيكون ذو انعكاس سلبي على جودة المعلومات المحاسبية .

يتضح مما سبق رفض الفرض العدم الخامس وقبول الفرض البديل " يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية للعوامل الحاكمة المقترحة على درجة التحفظ المحاسبي في ظل المخاطر السياسية "

- ***<u>وسيتم قبول الفروض البديلة الفرعية التالية :</u>***

- يوجد تأثير معنوي لزيادة نسبة التجارة الدولية بالصناعة على الحد من المبالغة في درجة التحفظ المحاسبي في ظل المخاطر السياسية "
- يوجد تأثير معنوي لقوة البيئة التشريعية والقانونية للحد من المبالغة في درجة التحفظ المحاسبي في ظل المخاطر السياسية "يوجد تأثير معنوي للملكية المؤسسية على الحد من المبالغة في درجة التحفظ المحاسبي في ظل المخاطر السياسي"
- يوجد تأثير معنوي للملكية الإدارية على تدنية درجة التحفظ

المحاسبي في ظل المخاطر السياسية "

- يوجد تأثير معنوي للملكية الفردية على تدنية درجة التحفظ المحاسبي في ظل المخاطر السياسية "
- يوجد تأثير معنوي لقوة أليات حوكمة الشركات للحد من المبالغة في درجة التحفظ المحاسبي في ظل المخاطر السياسية
- يوجد تأثير معنوي لضعف أليات حوكمة الشركات لتدنية درجة التحفظ المحاسبي في ظل المخاطر السياسية "

- **وسيتم قبول الفروض العدم التالية:**

- " لا يوجد تأثير معنوي لحساسية الصناعة على درجة التحفظ المحاسبي في ظل المخاطر السياسية .
- "لا يوجد تأثير معنوي لزيادة قوة النقابات العمالية على درجة التحفظ المحاسبي في ظل المخاطر السياسية "
- " لا يوجد تأثير معنوي لقوة الاتصالات السياسية للشركة على درجة التحفظ المحاسبي في ظل المخاطر السياسية "

سابعا : النتائج والتوصيات

هدف البحث إلى اختبار تأثير الخطر السياسي في درجة التحفظ المحاسبي والإنعكاس على جودة المعلومات المحاسبية ، وتحديد المتغيرات الرقابية لتلك العلاقة ، وأظهرت نتائج البحث مايلي :

١- تتبلور فلسفة التحفظ بالممارسة المحاسبية باعتباره أحد الأدوات التي تم الاعتماد عليها لتدنية تكلفة الوكالة والحد من الصراع بين الإدارة والأطراف الأخرى ذات الصلة ، وبوجه خاص الملاك ، وتحقيق توازن المصالح وشفافية واتساق المعلومات المحاسبية .

٢- أظهرت نتائج البحث النظرية والتطبيقية أن المبالغة في / أو تدنية درجة التحفظ المحاسبي تكون ذات مردود سلبي على جودة المعلومات المحاسبية ، ويفسر ذلك التناقضات المصاحبة لتطبيق

التحفظ ، فهناك العديد من الأثار السلبية للتحفظ سواء التعارض مع استقلالية السنوات المالية ؛ تشوية المعلومات المحاسبية ؛ فتح الباب لتلاعب الإدارة من خلال المبالغة في / أو تدنية درجة التحفظ ، ولكن في المقابل فالتطبيق المعتدل للتحفظ المحاسبي له العديد من الجوانب الإيجابية سواء الحد من تكاليف الوكالة ؛ تقييد السلوك النفعي للإدارة ؛ تحقيق مصداقية المعلومات المحاسبية وغيرها .

٣- أظهرت نتائج البحث التطبيقية وجود علاقة معنوية بين المخاطر السياسية والمبالغة في درجة التحفظ المحاسبي ، ويرجع ذلك لحالة عدم التأكد المصاحبة لتلك المخاطر والتوقعات السلبية للإدارة ، وبالطبع سيكون للمبالغة في درجة التحفظ مردود سلبي على جودة المعلومات المحاسبية سواء فيما يتعلق بعدم دلالة المعلومات المحاسبية ؛ عدم شفافيتها ؛ انخفاض ملائمتها ؛ عدم استقلال السنوات المالية .

٤- أظهرت نتائج البحث التطبيقية أن هناك العديد من المتغيرات الرقابية التي لها دور في الحد من المبالغة في درجة التحفظ في ظل بيئة المخاطر السياسية ، وبالتالي يكون لها مردود ايجابي على جودة المعلومات المحاسبية وهي : زيادة نسبة التجارة الدولية ؛ قوة البيئة التشريعية والقانونية ؛ زيادة الملكية المؤسسية .

٥- أظهرت نتائج البحث التطبيقية أن زيادة الملكية الإدارية والملكية الفردية لها دور في تدنية درجة التحفظ المحاسبي في ظل بيئة المخاطر السياسية ، مما ينعكس سلبا على جودة المعلومات المحاسبية ، في حين لم تؤكد الدراسة وجود تأثير معنوي لبعض المتغيرات الرقابية على درجة التحفظ المحاسبي في ظل المخاطر السياسية وهي: حساسية الصناعة؛ قوة النقابات العمالية؛ قوة الاتصالات السياسية .

من خلال ما تناوله الباحث بالجزء النظري والتطبيقي وما

توصل إليه من نتائج ، يوصي الباحث بما يلي :

١- على المنظمات المهنية والباحثين إجراء مزيد من الدراسة لقياس مستويات التحفظ المحاسبي بالسوق المصري ، وتأثير مستويات التحفظ المختلفة على دلالة المعلومات المحاسبية ، والوقوف على المردود الإيجابي والسلبي للتحفظ بالتطبيق العملي ، وكيفية الحد من نتائجه السلبية لأقل حد ممكن .

٢- على المنظمات المهنية وضع ارشادات وقواعد واضحة حول تطبيقات التحفظ بالممارسة المحاسبية تلتزم بها الشركات بأوقات عدم التأكد والاضطرابات الاقتصادية والسياسية ، بحيث لا تضطر ادارة الشركات التمسك بأعلى درجات التحفظ خوفا من المسائلة والتقاضي ، ويقترح الباحث أن تقوم المنظمات المهنية بإيقاف استخدام سياسات التحفظ في أوقات المخاطر السياسية والمحاسبة فقط وفقا للنتائج الفعلية وليس التقديرات والتي يمكن إساءة استخدامها في ظل تلك البيئة ويكون مردودها سلبي على النتائج قصيرة الأجل ، وبوجه خاص في الحالات التالية :

- شدة المخاطر السياسية وزيادة حدة حالة عدم التأكد .
- عدم وجود بيئة قانونية وتشريعية وقضائية سليمة وذات استقلاليه.
- نسبة الملكية الإدارية أو الفردية كبيرة بالسوق .
- عدم امتلاك أليات حوكمة شركات – داخلية وخارجية – قوية .

٣- الزام الشركات بضرورة الإفصاح عن سياسات التحفظ المستخدمة بقوائمها المالية، والمستوى المستخدم ومبررات استخدامها وبوجه خاص في أوقات عدم التأكد والمخاطر السياسية ، ومن أهم ما يجب أن تفصح عنه :

– أسس تقدير الخسائر المحتملة ، وبوجه خاص لو كانت تلك التقديرات كبيرة .
– أسس تقييم الأصول ، وأسباب تخفيض قيمة الأصول .
– أسس تقييم الالتزامات .
– الفرص المتاحة لتدنية الخسائر المحتملة .

- المردود المباشر وغير المباشر للخطر السياسي على جوانب النشاط وخطط الإدارة المستقبلية لمواجهتها.

٤- على الشركات تقوية آليات الحوكمة – الداخلية والخارجية - سواء في أوقات الاستقرار السياسي أو الاضطرابات السياسية، لما لها من مردود إيجابي للحد من المبالغة في درجة التحفظ أوقات الخطر السياسي .

٥- الحد من الملكية الإدارية والفردية لأقل حد ممكن ، لما لكلا النوعين من تأثير سلبي على درجة التحفظ المحاسبي لتحقيق مصالح خاصة والإضرار بمصالح الغير ، وبوجه خاص في أوقات الخطر السياسي، وتدعيم الملكية المؤسسية ، ويقترح الباحث أنه لابد من إجراء تعديلات تشريعية وقانونية وتطوير دور هيئة سوق المال بما يسمح للمؤسسات المالية – البنوك ؛ شركات التأمين ؛ صناديق الاستثمار - المحلية والأجنبية للدخول للسوق المصري بما تمتلكه من خبرات وقدرات فنية تساعد على الحد من خسائر المخاطر السياسية وتقليل فرص الإدارة للتلاعب بالحسابات والمغالاة في درجة التحفظ أو تدنيتها لتحقيق مكاسب خاصة .

٦- على الحكومات الحرص على تأسيس منظومة تشريعية وقانونية وقضائية قوية ومستقلة تحقق التوازن في السوق وبوجه خاص في أوقات الاضطرابات السياسية ، فوجود مثل تلك المنظومة يحد من أي تلاعب بالحسابات ، للخوف من خطر التقاضي مما يحد من المبالغة / أو تدنية مستوى التحفظ مما ينعكس إيجابيا على جودة المعلومات المحاسبية.

ثامنا : المراجـــع

- الجوهر، كريمة على كاظم ،٢٠١٢ العلاقة بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وقواعد الحوكمة لمجلس الإدارة (دراسة تحليلية لوجهات نظر المحاسبين والمدققين) ، *مجلة الإدارة والاقتصاد* ، الجامعة المستنصرية .
- السهلي، محمد بن سلطان القباني ، ٢٠٠٩، التحفظ المحاسبي عند

- إعداد التقارير المالية للشركات المساهمة السعودية - دراسة تطبيقية، ، *المجلة العربية للعلوم الإدارية*، جامعة الكويت، المجلد ١٦، العدد١ .
- السهلى ، محمد بن سلطان القبانى ، ٢٠٠٦ ، التحفظ المحاسبي فى الشركات السعودية ، *ورقة عمل مقدمة للندوة الحادية عشرة لسبل تطوير المحاسبة في المملكة العربية السعودية* ، قسم المحاسبة ، كلية ادارة الأعمال ، جامعة الملك سعود.
- الصادق ، زكريا محمد ، ١٩٨٩، تطور بحوث المحاسبة المالية فى علاقتها بمناهج البحث العلمي (١٩٢٦ - ١٩٨٦) ، *مجلة التجارة والتمويل* ، كلية التجارة جامعة طنطا ، العدد الأول .
- القاضي، حسين، وحمدان، مأمون، ٢٠١٢ ، *نظرية المحاسبة* ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، الاردن.
- حمدان ، غلام محمد موسي ، ٢٠١٢ ، العوامل المؤثرة في درجة التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية :دليل من الأردن ، *المجلة الأردنية في ادارة الأعمال* ، المجلد ٨ ، العدد ١.
- خليل ، عبد الفتاح أحمد على ، ٢٠٠٣، التأصيل العلمي لمفهوم وقياس التحفظ المحاسبي فى ضوء الاتجاهات المعاصرة للفكر المحاسبي ، *مجلة الدراسات المالية والتجارية* ، كلية التجارة جامعة القاهرة فرع بنى سويف ، العدد الثانى .
- عبد الوهاب ، وائل ، ٢٠٠٩ ، إيجابية الأزمة المالية العالمية في تفعيل أدوات القياس المحاسبي (دراسة تحليلية انتقادية)" ، *مجلة الدراسات والبحوث التجارية*، تصدرها كلية التجارة جامعة بنها ، العدد الثاني.
- عبيد ، ابراهيم السيد ، ٢٠١٠ ، دور الاستثمار المؤسسي في زيادة درجة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية المنشورة : دراسة نظرية وميدانية على الشركات المقيدة في السوق المالية السعودية ، *ورقة عمل مقدمة الندوة الثانية عشرة لسبل تطوير المحاسبة في المملكة العربية*

السعودية ، قسم المحاسبة ، كلية ادارة الأعمال ، جامعة الملك سعود.

- هندى ، منير إبراهيم ، ٢٠٠٨، *الفكر الحديث فى تحليل القوائم المالية : مدخل حوكمة الشركات* ، ، منشأة دار المعارف ، الإسكندرية ، ٢٠٠٨.

- يوسف ، على ، ٢٠١٢ ، أثر محددات هيكل ملكية المنشأة في تحفظ التقارير المالية " دراسة تطبيقية " ، *مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية* – المجلد - ٢٨ العدد الأول.

- Ahmed, A.S., Billings, B.K., Morton, R.M., Stanford-Harris, M., ٢٠٠٢, The role of accounting conservatism in mitigating bondholder-shareholder conflicts over dividend policy and in reducing debt costs. T*he Accounting Review* , ٧٧ (٤).

- Ahmed , A and Duellman , S ,٢٠٠٧, Evidence on the Role of Accounting Conservatism in Monitoring Managers investment Decisions ,*Working Paper* , Texas A&M University www.ssrn.com.

- Ahmed , A ; Duellman , S. and Abdel-Meguid , A.,٢٠٠٨, Equity Incentives , Corporate Governance , and Earnings Management , *Working Paper*, www.ssrn . com .

- Ahmed, A.S., Duellman, S., ٢٠١٢. Managerial overconfidence and accounting conservatism , Journal of Accounting Research , *Journal of Accounting Research*, ٥١ (١) .

- Ball, R., Shivakumar, L., ٢٠٠٥, Earnings quality in UK private firms: Comparative loss recognition timeliness, *Journal of Accounting and Economics* , ٣٩ (١).

- Ball, R., Shivakumar, L., ٢٠٠٨, Is financial reporting shaped by equity markets or by debt markets? An international study of timeliness and conservatism, *Review of Accounting Studies*,١٣ (٢–٣).

- Basu,S.,١٩٩٧,The onservatism Principle and Asymmetric Timeliness of Earnings , Journal

accounting information in politically connected firms. *Journal of Accounting and Economics* , ٥١ (١–٢).

- Chau, G., and Gary ,S., ٢٠١٠ , Family Ownership, Board Independence and Voluntary Disclosure: Evidence from Hong Kong , *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation*, ١٩(١).

- Cheung, Y., et al. ٢٠٠٥, Ownership Concentration and Executive Compensation in Closely Held Firms: Evidence from Hong Kong , *Journal of Empirical Finance* ,١٢(٤) .

- Chi W., Liu C. Wang T., Chi, W., ٢٠٠٩, What Effects Accounting Conservatism: A Corporate Governance Perspective , *Journal of Contemporary Accounting & Economics,* ٥(١).

- Choi S .J., Gulati M .and Posner E .A. ,٢٠١١,Political Risk and Sovereign Debt Contracts , Public law and Legal Theory , *Working Paper* NO. ٣٧٠;

of Accounting and Economics , ٢٤(١) .

- Basu, S., ٢٠٠٥, Discussion of "Conditional and unconditional conservatism: Concepts and modeling", *Review of Accounting Studies*, ١٠ (٢–٣).

- Beatty, A., Weber, J., Yu, J., ٢٠٠٨ , Conservatism and debt, *Journal of Accounting and Economics*, ٤٥(١).

- Beaver, W., Ryan, S., ٢٠٠٥. Conditional and unconditional conservatism: Concepts and modeling, *Review of Accounting Studies* , ١٠ (٢–٣).

- Boutchkova, M., Doshi, H., Durnev, A., Molchanov, A., ٢٠١٢, Precarious politics and return volatility , *Review of Financial Studies* , ٢٥ (٤).

- Bushman R. M., Piotroski J. D. ,٢٠٠٥, Financial Reporting Incentives for Conservative Accounting :The Influence of Legal and Political Institutions,*www.ssrn.com*

- Chaney, P.K., Faccio, M., Parsley, D., ٢٠١١. The quality of

Journal of Financial and Quantitative Analysis , ٤١(٣).

- Feldmann , D and Schwarzkopf , D ,٢٠٠٢, The Effect of Institutional Ownership on Board and Audit Committee Composition , *Review of Accounting and Finance* , ٢ .

- Financial Accounting Standards Board (FASB) , ١٩٨٠ ,*Statement of Financial Accounting Concepts No. ٢,Qualitative Characteristics of Accounting Information*, Stamford, CT.

- .....,٢٠٠٨ Exposure Draft, *Conceptual Framework for Financial Reporting: Objective of Financial Reporting and Qualitative Characteristics and Constraints of Decision-Useful Financial Reporting Information*, Norwalk, CT: FASB, www.FASB .com

- Fitzpatrick, M.,١٩٨٣, The definition of political risk in international business, A Review Of Literature ,*Academy Of Management Review*, ٨(٢).

Electronic copy available at: http://ssrn.com/abstract=١٩٦٢٧٨٨

- Dai ,L., Ngo P., T.,٢٠١٣, Political uncertainty and accounting conservatism: Evidence from the U.S. presidential election cycle, *http://ssrn.com/abstract=٢١٩٦٢٢٤*

- Damodaran A, ٢٠٠٣, Country Risk And Company Exposure:Theory And Practice ,*Journal Of Applied Finance*, Fall /Winter.

- Ekpenyoung D. B. , Umoren N. J.,٢٠١٠, Political Risk and the Business Environment : an Examination of Core Challenges , *Journal of Financial Management and Analysis*, ٢٣(I).

- Farber,D. B. , Hsin-Yi H. , Jung B. , Yi, H.,٢٠١٢,The Impact of Non-Financial Stakeholders on Accounting Conservatism: The Case of Labor Unions, Electronic copy available at: *http://ssrn.com/abstract=٢٠٠١٩٤٠*

- Faleye, O., V. Mehrotra, and R. Morck. ٢٠٠٦ , When labor has a voice in corporate governance,

Incentives: Intertemporal Considerations,www.ssrn.com.
- Gray, G., Myers, D., Myers, P. ١٩٩٩. Cooperative provisions in labor agreements: A new paradigm?, *Monthly Labor Review* , (January).
- Guay, W., ٢٠٠٨. Conservative financial reporting, debt covenants, and the agency costs of debt ,*Journal of Accounting and Economics* , ٤٥ (٢-٣).
- Hamdan, A., Abzakh, M., and Al-Ataibi M. ,٢٠١١,Factors Influencing the Level of Accounting Conservatism in the Financial Statements, *International Business Research*, ٤(٣)
- Hendriksen, E., ١٩٨٢, *Accounting Theory*, ٤Th.ed; USA: Richard D. Irwin, Inc.
- Hellman, N., ٢٠٠٨, "Accounting Conservatism under IFRS", *Accounting in Europe*, ٥(٢).
- Howell, L D,٢٠٠١, *The Handbook of Country and Political Risk Analysis* , (٣rd. ed.) (East Syracuse, NY).
- Francis, J., Wang, D., ٢٠٠٨ , The joint effect of investor protection and Big ٤ audits on earnings quality around the world , *Contemporary Accounting Research* , ٢٥ (١) .
- Frynas, J. G and Mellahi, K.,٢٠٠٣, Political risk as firm-specific (dis) advantages: Evidence on transnational oil firms in Nigeria, Jhunderbird , *International Business Review* , (٤٥).
- Givoly , D and Hayn , C , ٢٠٠٠, The Changing Time Series Properties of Earnings , Cash Flows , and Accruals : Has Financial Reporting Become Conservative ? , *Journal of Accounting and Economics* , ٢٩
- Gordon K., ٢٠٠٨. Investment Guarantees and Political Risk Insurance: Institutions, Incentives and Development, OECD Investment Policy Perspectives Manuscript, http://www.oecd.org/dataoecd/٣١/٢٥/٤٤٢٣٠٨٠٥.pdf.
- Glover ,J. , Lin,H.,٢٠١٣, Accounting Conservatism and

- Julio, B., Yook, Y., ٢٠١٢. Political uncertainty and corporate investment cycles. *Journal of Finance* , ٦٧ (١).
- Katz, S., ٢٠٠٩, Earnings Quality and Ownership Structure: The Role of Private Equity Sponsors Sharon P. Katz, *The Accounting Review*, ٨٤(٣) .
- Khan, M., Watts, R., ٢٠٠٩, Estimation and empirical properties of a firm-year measure of accounting conservatism. *Journal of Accounting and Economics*, ٤٨ (٢–٣).
- Kieso, et al , ٢٠١٠, *Intermediate Accounting*, NY, John Wiley & Sons.
- Kinsella, S. N. and Rubins N.D.,٢٠٠٥ , *International Investment, Political Risk and Dispute Resolution*, Oxford: Oxford University Press.
- Kowalczyk P. ,٢٠٠٩, Accounting Conservatism in Transitional Economies Evidence of the influence of institutional factors in Eastern Europe, *Master thesis*, www.ssrn.com
- Kroszner, R. and Stratmann ,T. ٢٠٠٥. Corporate Campaign Contributions, Repeat Giving, and the Rewards to Legislator Reputation, *Journal of Law and Economics*, ٤٨.
- Kung F., Cheng C., James K., ٢٠١٠,The Effects of Corporate Ownership Structure on Earnings Conservatism: Evidence from China , *Asian Journal of Finance & Accounting* , ٢(١).
- Kwon , Y ,٢٠٠٥, Accounting Conservatism and Managerial Incentives , Management Science , vol.٥.
- Lafond, R., Roychowdhury , S., ٢٠٠٨, Managerial Ownership and Accounting Conservatism, *Journal of Accounting Research*, ٤٦(١).
- LaFond , R , Watts , R ,٢٠٠٨, The Information Role of Conservatism , The Accounting Review ,.٨٣(٢) .
- Lara, G., et al. ٢٠٠٧, Board of Directors' Characteristics and Conditional Accounting

- Paton, William A. and Stevenson. ١٩٢٠, *Principles of Accounting* , New York: The Macmillan Company.
- Piotroski , J and Roulstone , D „٢٠٠٣ ,The Influence of Analysts , Institutional Investors and Insiders on the Incorporation of Market , Industry and Firm-Specific Information into Stock Prices " , *The Accounting Review*, ٧٩.
- Qi , C. Z. ,٢٠١٠, Systematic risk and accounting conservatism, *Job market paper* , www.ssrn.com.
- Ramanna K., Roychowdhury S., ٢٠٠٨, Accounting information as political currency, , *Working paper*, Harvard Business School.
- Ramanna, K., Roychowdhury, S., ٢٠١٠, Elections and discretionary accruals: Evidence from ٢٠٠٤, *Journal of Accounting Research* , ٤٨ (٢).
- Robock, S. H.,١٩٧١, Political risk: Identification and assessment, *Columbia Journal of World Business*, (٦)
Conservatism: Spanish Evidence, *European Accounting Review*, ١٦(٤).
- Lara G., et al , ٢٠٠٩ , Accounting conservatism and corporate governance, *Review of Accounting Studies* , ١٤ (١).
- Lara , G.,et al, ٢٠١٠. Conditional conservatism and firm investment efficiency. *Working paper*, IESE Business School.
- Lskavyan, V., and Spatareanu , M., ٢٠١١, Shareholder Protection, Ownership Concentration and FDI, *Journal of Economics and Business*, ٦٣.
- Omran, M., et al., ٢٠٠٨, Corporate Governance and Firm Performance in Arab Equity Markets:Does Ownership Concentration Matter?, *International Review of Law and Economics*, ٢٨.
- Pae , J ,٢٠٠٧ Unexpected Accruals and Conditional Conservatism , *Journal of Business Finance and Accounting* , ٣٤ .

Accounting Information ,Asian Social Science,.٤(٧),www.ccsenet.org/journal.html.

- Watts, R.L., ٢٠٠٣a, Conservatism in accounting, Part I: explanations and implications , *Accounting Horizons* ١٧ (٣, September),.

- Watts, R.L., ٢٠٠٣b.,Conservatism in accounting, Part II: evidence and research opportunities , *Accounting Horizons* ١٧ (٤).

- Weaver, G. R., and B. R. Agle, ٢٠٠٢, Religiosity and ethical behavior in organizations: asymbolic interactions perspective, *Academy of Management Review*, ٢٧(١).

- Zhang, J., ٢٠٠٨, Efficiency gains from accounting conservatism: benefits to lenders and borrowers. *Journal of Accounting and Economics*, ٤٥.

- Sanders, Thomas Henry, Henry Rand Hatfield, and Underhill Moore, ١٩٣٨, *A Statement of Accounting Principles*, American Institute of Accountants .

- Silva, F., and Majluf , N., ٢٠٠٨, Does family ownership shape performance outcomes?, *Journal of Business Research*, Vol. ٦١.

- Simon, J, D,١٩٨٢, Political risk assessment: Past trends and future prospects, *Columbia Journal of World Business*, (٨)

- Smith, C., Watts, R.L., ١٩٩٢. The investment opportunity set and corporate financing, dividend and compensation policies, *Journal of Financial Economics* , ٣٢ (٣).

- Velury , U and Jenkins , D ,٢٠٠٦, Institutional Ownership and The Quality of Earnings, *Journal of Business Research* , vol.٥٩ .

- Wang Q . ,٢٠٠٨,The Corporate Governance and the Distorted

الملاحق

قائمة الاستقصاء

العبـــــــــارات	المقياس والأوزان الترجيحية				
	موافق تماما (٥)	موافق بدرجة كبيرة (٤)	موافق بدرجة متوسط حسابية (٣)	غير موافق (٢)	غير موافق على الإطلاق (١)
١-يترتب على المخاطر السياسية العديد من الآثار السلبية على جوانب النشاط الاقتصادي وبيئة الأعمال التجارية كمايلي X١:					
• اتخاذ قرارات قصيرة الأجل ذات مردود سلبي في الأجل الطويل نتيجة مخاوف ادارة الشركات والأطراف الخارجية لعدم التأكد المصاحب لتلك المخاطر طويلة الأجل X١.١					
• احتمال تحقق خسائر ضخمة لما يصاحب تلك المخاطر من عدم تأكد تجاه التدفقات النقدية والاستثمارات ومصادر التمويل X١.٢					
• الحد من فرص النمو المستقبلية نتيجة عدم التأكد بالعمليات التشغيلية X١.٣.					
• تفاقم الصراع بين الإدارة وحملة الأسهم واصحاب الدين وزيادة تكاليف الوكالة بشكل ملحوظ X١.٤ .					
• زيادة عدم التأكد في الأداء المحاسبي للشركات نتيجة التغيرات في سياسات الانفاق الحكومي والقوانين المتعلقة بالضرائب X١.٥.					
• انكماش حجم الاستثمارات وهروب رؤوس الأموال والانسحاب من السوق X١.٦. .					

العبـــــــارات	المقياس والأوزان الترجيحية				
	موافق تماما (٥)	موافق بدرجه كبيرة (٤)	موافق بدرجه متوسط حسابية (٣)	غير موافق (٢)	غير موافق على الإطلاق (١)
٢- كان لسياسات التحفظ المحاسبي تأثير كبير على الحد من مشكلة الوكالة من خلال : • الحد من عدم تماثل واتساق المعلومات المحاسبية بين ادارة الشركة والأطراف الخارجية X٢.١ الحد من السلوك الانتهازي للإدارة والتلاعب بالمكاسب لمصالحها الخاصة X٢.٢. تخفيف حدة الصراع بين حاملي الأسهم وحاملي السندات من خلال سياسة التوزيعات ، وبالتالي تخفيض تكاليف الوكالة لأقل حد X٢.٣. تجنب او تأجيل تقلبات أو انتهاكات عقود الدين والحد من أنشطة تحويل الثروة من المساهمين الى حاملي الدين X٢.٤. الحد من قدرة المديرين عن حجب المعلومات عن الخسائر المتوقعة X٢.٥ الحد من نظرة الإدارة قصيرة الأجل والتركيز على النتائج طويلة الأجل بما يتوافق مع مصالح المساهمين والأطراف الخارجية الأخرى X٢.٦. حماية معدي التقرير المالي من مخاطر التقاضي نتيجة المبالغة في تقييم الأصول والإيرادات X٢.٧ .					
٣-ايا مما يلي يعتبر من انتقادات تطبيق التحفظ بالممارسة المحاسبية: • التناقض مع دورية القياس المحاسبي X٣.١ • تشويه المعلومات المحاسبية X٣.٢. • عدم اتساق المعلومات المحاسبية X٣.٣. • المبالغة في / تدنيه درجة التحفظ يقلل من جودة المعلومات المحاسبية X٣.٤ • التناقض مع استقلالية السنوات المالية من خلال تحويل تحويل الإيرادات والخسائر من فترة لأخرى X٣.٥. • المبالغة في التحفظ قد يكون احد أساليب الإدارة الانتهازية لتحقيق مصالحها الخاصة بالمدى الطويل X٣.٦					
٥-بافتراض أن تأثير المخاطر السياسية على الجوانب التالية يتدرج من ١ (عدم وجود تأثير) الى ٥ (وجود تأثير قوي) ، فإن تأثير المخاطر السياسية – في ظل ثبات العوامل الأخرى - على كل جانب على حده من وجهة نظرك سيكون : • المبالغة في الاعتراف بالخسائر المحتملة X٤.١ • عدم الاعتراف بالمكاسب المحتملة X٤.٢. • المبالغة في تدنية تقييم الأصول X٤.٣. • المبالغة في تقييم الالتزامات X٤.٤. • المبالغة في تدنية القيمة الدفترية لحقوق الملكية X٤.٥.					

العبـــــــــارات	المقياس والأوزان الترجيحية				
	موافق تماما (٥)	موافق بدرجة كبيرة (٤)	موافق بدرجة متوسط حسابية (٣)	غير موافق (٢)	غير موافق على الإطلاق (١)
٦-المبالغة في درجة التحفظ المحاسبي تخفض من جودة المعلومات المحاسبية من خلال تأثيرها على Y: • عدم دلالة المعلومات المحاسبية • عدم شفافية المعلومات المحاسبية • عدم استقلال السنوات المالية • انخفاض ملائمة المعلومات المحاسبية.					
٧-بافتراض أن تأثير المخاطر السياسية على درجة التحفظ المحاسبي ستتدرج من ١ (عدم وجود تأثير) الى ٥ (مغالاة في درجة التحفظ) ، فإن تأثير المخاطر السياسية على درجة التحفظ المحاسبي في ظل الحالات التالية سيكون : - زيادة حساسية الصناعة C١. - زيادة نسبة التجارة الدولية بالصناعة C٢ - زيادة قوة النقابات العمالية بالصناعة C٣ - قوة البيئة التشريعية والقانونية C٤ - قوة الاتصالات السياسية للشركةC٥ - زيادة الملكية المؤسسية C٦.١ - زيادة الملكية الإدارية C٦.٢ - زيادة الملكية الفردية C٦.٣ - وجود آليات حوكمة شركات قوية (لجان مراجعة قوية – مراجع حسابات ذو خبرة واستقلالية عالية) C٧.١. - وجود آليات حوكمة شركات ضعيفة (لجان مراجعة ضعيفة – مراجع حسابات ذو خبرة واستقلالية محدودة) C٧.٢.					